

## دور النمط التنظيمي الحزبي في عملية التحول الديمقراطي

د. سردار قادر محي الدين / قسم السياسة / كلية القانون والسياسة / جامعة السليمانية ٢٠١٣/٢٠١٤

### مقدمة

ظهرت الأحزاب السياسية في القرن الثامن عشر بعد أن دخلت أفواجا من ممثلي الشعب إلى المجلس التشريعي من خلال الانتخابات البرلمانية لتلك المؤسسة، لكنه في حينه لم يكن هناك تيارات وأحزاب سياسية تسعى لتغيير المجتمع قيمياً وإنما هدفها تعبئة الجماهير للفوز بالانتخابات وليس شيئاً آخر، أي بمعنى أن تكوين الكتل السياسية داخل السلطة التشريعية سبقت تكوين الأحزاب السياسية، إلا أنه بعدها ظهرت أحزاباً وتيارات أخرى للمشاركة في الانتخابات وتوسيع الدائرة الانتخابية التي كانت منحصرة في فئات معينة من الشعب. وهذا يدل أن الأحزاب نشأت في بادئة أمرها في سبيل اللعبة الديمقراطية تكمن في المشاركة والانتخابات، ولم تكن للأحزاب السياسية نمطاً تنظيمياً باستمرار لإدخال أكبر عدد ممكن من الأفراد إلى الحزب، بل كان عمله موسمي وبالذات في وقت الانتخابات وبعدها تنتهي وظيفته إلى حين الدورة الجديدة لإنتخاب السلطة التشريعية.

وفقاً لهذا سبقت الديمقراطية نشأة الأحزاب السياسية، ولم تكن سائداً بأن هناك وسيلة ستكون وسيطاً بين السلطة والجماهير، وتم تتحول ماهية التمثيل من أعضاء في الهيئة التشريعية إلى أحزاب سياسية التي تحدد مرشحين للناس وتعمل على تعبئتهم في سبيل الفوز. ولم تكن الأحزاب السياسية مادة خامة ووسيلة رئيسية محورية للمشاركة السياسية، إلا أن الظاهرة السياسية قد تغيرت وتطورت بظهور أحزاب إشتراكية وشيوعية وفيما بعد النازية التي جعلت للأحزاب السياسية تنظيمياً مستمراً وميليشيات تدافع عنها، وتناضل في سبيل تغيير المجتمع قيمياً وأيديولوجياً، ولم تكن هدفها قيام مجتمع سياسي يسود فيه الديمقراطية ومبادئها، بل كانت الديمقراطية والانتخابات وسيلة من وسائل النضال في عملية تغيير للمجتمع. وأول من أبدع في النمط التنظيمي للأحزاب هي التيارات الإشتراكية التي قامت بتكوين الشعب والقسم، وكانت هدفها توسيع الإقتراع العام وتربية المجتمع بالتربية السياسية الناجحة. ومن ثم بعدها الشيوعيون الذين أبدعوا الخلية كنمط تنظيمي للحزب وتغطي كافة مجالات المجتمع وتمتع بالسرية والمهنية، ولكن النازية أبدعت الميليشيا كنمط تنظيمي للدفاع عن الحزب وقهر الآخرين ودحرهم وقلب السلطة وتكوين مجتمع جديد الذي يسود فيها مبادئ الفاشستية. إلا أن النمط اللحائي هي ظهرت دون خلفية أيديولوجية وكانت منسجمة تماماً مع الديمقراطية.

وكانت الأحزاب السياسية هي الفاعل الرئيسي والمحوري في العملية الديمقراطية وحتى الآن، فلا وجود لها دون الأحزاب، لا يمكن إنجاح عملية التحول الديمقراطي دون قيام الأحزاب بوظيفتها السليمة، وهذا ما يفتقر إليه الأحزاب في البلدان النامية، بحيث تجعل من التعددية السياسية رمزاً للتشردم الوطني والديكتاتورية والمراوحة والإبتعاد عن الوطنية

مقارنة بالتمركز نحو الذات الذي ترى الأحزاب أعضائها عليه. فالتجارب السياسية أثبتت بأن النمط اللجاني للتنظيم الحزبي هو الذي سينجح بالديمقراطية وترسيخ قيمها في المجتمع وتمركز الناس حول الوطن والقيم العليا دون التمترس بأيدولوجية معينة حيال الآخرين.

### أهداف البحث

يسعى الباحث في كتابته للموضوع ببيان الأهداف الآتية:

١. محاولة للتطرق إلى أن الأصل في الظاهرة السياسية هو الكتل السياسية التي ظهرت في البرلمان بعد الإنتخابات التي جرت في سبيل تحديد من يمثل الشعب، أي أن تكوين الأحزاب تلى بعد ظهور الكتل البرلمانية.
٢. محاولة للتعرف على الأنماط الأربعة للتنظيم الحزبي، وما هو الأقرب للعملية الديمقراطية.
٣. بيان العلاقة التي تسود بين الأنماط التنظيمية مع عملية التحول الديمقراطي.
٤. التعرف على الجزء الأصيل لدى الأحزاب السياسية كإحدى أركان الرئيسية للتيارات السياسية وهي التنظيم، وكيف سيؤثر هذا الركن الرئيسي على عملية التحول الديمقراطي.

### مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في دور النمط اللجاني في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والإنجاح بعملية التحول الديمقراطي وتنمية المجتمع من خلاله وعدم التشرذم الداخلي بين فرقاء السياسة. وهل هذا النمط من التنظيم الحزبي هو الأقرب إلى الديمقراطية أم لا؟ وما دور الأنماط الأخرى في المضمار؟ وهل تلك المجتمعات التي تسود في الأنماط الثلاثة الشعبة الخلية والميليشيا لم تنح في عملية التحول الديمقراطي؟ وما تأثير ذلك النمط على الصعيد الوطني والمجتمعي وعلى الحياة السياسية في البلاد؟ وهل الأنماط الثلاثة التي ذكرناها تمثل عائقاً بالفعل على طريق ترسيخ مبادئ الديمقراطية؟ وما دور الأحزاب السياسية في عملية التحول؟ وهل بإمكان الأحزاب التي تتبنى الأنماط الثلاثة من الصعب تخليها عنها؟ وكيف هي صورة الحياة السياسية في ظل كل واحد منه؟

### فرضية البحث

تكمن فرضية البحث في: بالرغم من إن للأحزاب السياسية دور محوري في عملية التحول الديمقراطي، إلا أن النمط التنظيمي الحزبي اللجاني هو الذي يؤدي إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتطوير بالمجتمع، وتتعدر عملية التحول الديمقراطي لدى الأنماط الثلاثة؛ الشعبة والخلية والميليشيا.

## منهجية البحث

لقد اعتمدنا عند كتبتنا للموضوع إلى منهجين اثنين المعنيين بالعنوان وهما المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي لبيان العلاقة بين السبب والنتيجة والوصول إلى نتائج عملية من الممكن تعميمها.

## هيكل البحث

لقد قسمنا البحث الذي بعنوان " دور النمط التنظيمي الحزبي في عملية التحول الديمقراطي "، إلى مقدمة وثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول نتطرقنا إلى العلاقة المتكاملة بين الديمقراطية والحزب السياسي، وفي المبحث الثاني أشرنا إلى الأنماط التنظيمية الحزبية الأربعة وخصائصها، وفي المبحث الأخير حاولنا شرح دور النمط اللجائي في عملية التحول الديمقراطي على الأربعة الثلاث وهي الوطني والمجتمعي والحياة السياسية، ومن ثم هناك خاتمة وقائمة بالمراجع.

## المبحث الأول

## العلاقة التكاملية بين الديمقراطية والحزب السياسي

## أولاً: عملية التحول الديمقراطي

## ١. ماهية الديمقراطية المستقرة

لم يكن تعريف الديمقراطية بأمر هين، كما أنه لم يزعم أحد بان لها تعريف واحد لا غيره، ولكن الذي هو من الأمور المتفقة حولها، هو أنها منهج للحكم وليست أيديولوجية له، لأن الحكم لابد وأن يخلو منها وتحل محلها - أي الآيديولوجية - القيم التي تتفق عليها المجتمع وتكون قاسماً مشتركاً لانتهاج الحياة من خلالها، وتجسد فيما بعد في عملية إستفتاء شعبية في وثيقة دستورية وطنية متفق عليها من قبل أغلبية مواطني الكيان السياسي. وإذا كانت الديمقراطية من غايتها حكم الشعب بالشعب للشعب، فتلك تعني بأن الشعب هو المرجع الأول والأخير للظاهرة السياسية ونظام الحكم في البلاد، إلا أنها لا تقتصر "على شكل نظام الحكم فقط، وإنما تتعدى نطاق المؤسسات الدستورية وتدخل مباشرة في صلب العلاقات بين الأفراد والجماعات... وقبل أن تكون شكلاً لنظام الحكم، هي تجسيد لقيم إنسانية، ونمط للعيش، والقواعد الدستورية الوضعية، التي تعبر عنها، هي مجرد بنية فوقية، لا معنى لها، إلا بقدر ما تتمسك الجماعة بالمبادئ والقيم التي تركزها هذه القواعد"<sup>(١)</sup> وعلاوة على ذلك أنها "تشير إلى طريقة أو أسلوب الحياة في المجتمع. يعتقد كل فرد من خلاله أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها هذا المجتمع... فهي الفرصة المتاحة لأعضاء المجتمع للمشاركة بجرية في القرارات التي تمس كل مجالات حياتهم... كما أنها بمثابة نسق سياسي قائم على مبدأ ممارسة للحكم، من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له"<sup>(٢)</sup> وهذا جوهر الشرعية التي تكمن في إرادة شعبية والتي تنعكس في النظام السياسي.

(١) د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط ١، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٢١٢ و ٢١٦.

(٢) د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، (الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣)، ص ٢٥٩ و ٢٦٠.

إن جوهر الديمقراطية الذي يقوم عليه الحكم الرشيد، يكمن في؛ من الذي يحكم؟ وفي سبيل مصلحة من يمارس صلاحياته؟ فوفقاً لتلك النظرة لابد وأن يحكم الأفضل وباختيار أغلبية المواطنين أنفسهم، الذي يحكم باسمهم ويمارس صلاحيات قد أعطي له وفقاً لمبادئ قانونية، لأن المواطنين "يريدون الحرية، وحماية مصالحهم العامة، وأن جميع ما يحدث في المجتمع ويبنى، لابد وأن يربط بإرادتهم العامة الإنسانية، فالقانون هنا ليس إلا أحد ملامح وجودهم القائم، بل هو قاعدة لما يجب أن يوجد"<sup>(١)</sup>. والكيان السياسي في النظام الديمقراطي لابد وأن يقيم على ثوابت مجتمعية مشتركة، ولم يخلو مجتمع في التاريخ دون ثوابت، لأنه يعني خروجهم من التاريخ وانعدام شخصيتهم المعنوية التي تبنى عليها الحضارة والقيم المشتركة، كما أن مجتمع بهذه الحالة كأنه لم يولد بعد، لأن المجتمع \_ أو الأمة \_ ليست حالة بيولوجية قابلة للتشكيل، لحد يمكن معه، أن نختار ثوابت ثم نزرعها في عقل ووجدانه، بل الثوابت تكون وتصبح قيم لبناء واقع متطور تنموي حضاري تقوي من خلالها الشخصية المعنوية، ولا تزرع تلك الثوابت من خارج كيانه، فالأمة هي التي تختار الثوابت<sup>(٢)</sup>. وتنبع من الثوابت مسألة الولاء التي من الظواهر المحورية الإجتماعية والسياسية في المجتمع، لأن الولاء يجعل من المواطن "خادماً وفيماً لقضيته، فلا بد من وجود من يشاركه هذه الخدمة، ولكن يلاحظ من جهة أخرى أنه طالما تتجه القضية إلى توحيد وجمع العديد من القائمين بخدمتها في عمل واحد، فانها دائماً ما تبدو لعائد الولاء، على أن لها استقلالها، وصفتها اللاشخصية أو المجاوزة لحياته الخاصة"<sup>(٣)</sup>، بل يجمعها هدف وقضية مشتركة مع الآخرين ويعتمدون على أنفسهم ولا يلجأون إلى خارج بوتقتهم إلا إذا كرسوه لخدمة قضيتهم الوطنية لأنه يمس بشخصيتهم المعنوية.

إن المجتمعات التي تكونت قبل تكوين الدولة، هي التي وصلت إلى مرحلة التقدم وبناء كيان حضاري مزدهر، لأن السلطة ليست إدارة للموارد، بل هي إدارة وإشراف لكل الظواهر في المجتمع كافة، وأنها بمثابة الظاهرة المحورية لتحسين المصير الإنساني من خلالها، فكلما كانت جيدة كان المجتمع بحال أفضل. لأن السلطة "هي وسيلة لتحقيق الصالح العام الذي يمثل في القيمة العليا للجماعة، ومن أهمها قيمة العدالة والمساواة والحرية... وأن قواعد وجود السلطة ومحاور ارتكازها تكمن في قاعدة: الحكمة والمعرفة، القانونية ( الشرعية )، المشروعية ( الرضا والقبول )، القوة والقدرة، المشاركة، التوازن"<sup>(٤)</sup> وتعد هذه القواعد من أهم المساهمات الفكرية المشتركة حول السلطة والظاهرة السياسية السليمة التي تنسجم مع الديمقراطية. فهذه القيم من غايات الدولة الديمقراطية لإسعاد المواطنين. فمثلاً أن العدالة هي "جملة منتظمة من العلاقات بين عدد من مبدعي القيم، وتؤلف عندئذ منظومة القيم التي يعترف بها كل امريء لغيره وهي قيم تصونها قواعد

(١) د. روني دولاشارير، دراسات حول النظرية الديمقراطية، ت: د. حافظ الجمالي، ط١، (دمشق، دار طلاس، ١٩٨٥)، ص ٤٦٠ و٤٦١.

(٢) د. رفيق حبيب، المقدس والحرية، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ١٦ و١٧ و١٩.

(٣) جوزايا رويس، فلسفة الولاء، ت: أحمد الأنصاري، ط١، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢)، ص ٤٠ و٥٢.

(٤) د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ط٢، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ١٠٧ و١١٠ و١٢٩.

عامة، وتذود عنها، عند الإقتضاء، قوة الجماعة... وأنها ليست قيمة أخلاقية فقط، بقدر ما هي قيمة سياسية. لأن العدالة هي عدالة الكيان السياسي على المجتمع"<sup>(١)</sup>.

أما الحرية فهي الوجه الآخر لدى كثير من الباحثين للديمقراطية، فهي اللبنة الأساسية لها، وبدونها تفرغ من محتواها، ولا يمكن تعريفها دون الحرية، لأنها تشير بأن هناك أكثر من رأي في المجتمع، وكل سيد لنفسه ويحظى بخصوصيته، وتنظم هذه الظاهرة في لائحة قانونية في سبيل الكل، لأن "ضمان الحريات العامة وممارسة الحقوق السياسية هي تعميق لجوانب ديمقراطية كافة... وان كل قيد يفرض في ذلك يعد حاجزاً وانتقاصاً من الديمقراطية الحققة... لأنها تعني بالدرجة الأولى وضع السلطة العليا في يد الشعب. وبدون أن يتمتع أفراد الشعب بالحرية الشخصية وحرية الحديث والإجتماع لا ينشأ للشعب هذا الحق"<sup>(٢)</sup>. والحرية هي القيمة الأساسية في المجتمعات الديمقراطية أكثر من قيمة المساواة التي تعد من الركائز الأساسية والمحورية لها، فالديمقراطية هي الحكم التوافقي بين التناقضات، لأنها "ملئمة بالتناقضات، والأخطر أنها هي التي قد تولد نقيضها! لذلك، من الضروري جداً إعادة تحليل ممارسات الديمقراطية للحؤول دون وقوع في هذا الخطر!... وبالإستناد إلى تاريخ طويل، فهي قيد الإنشاء بشكل متواصل... حتى ذهب البعض - منهم روسو- بأنه لا يوجد إطلاقاً ديمقراطية حقيقية"<sup>(٣)</sup>.

بالرغم من أن الديمقراطية مسوغة بالظاهرة السياسية والحكم أكثر من غيرهما، إلا أنها لا تقم إلا على بنية وأرضية اجتماعية مناسبة ومهيأة، لأنها في النتيجة هي ظاهرة اجتماعية وبعدها لها، و"يتميز المجتمع الديمقراطي بليونته بنيتة الإجتماعية، وعندما تكون الشروط متساوية، يبدل الأشخاص أماكنهم بشكل دائم، وتصبح أماكنهم قابلة للتبادل... فلم تعد التبعية والسيطرة أمراً واقعاً يخضع له، بقدر ما هما مقبولتان لأنهما تسمحان لكل فرد منهما بالوصول إلى أي وضع اجتماعي... وأن انتقال المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، يترجم بتحويل عميق لتنظيم البنية الاجتماعية"<sup>(٤)</sup>. وهذا لا تعني بأن "الحكومات الديمقراطية ليست عنيفة أو قاسية في فترات معينة من الهياج الشديد أو الأخطار الكبرى؛ لكن أزمات كهذه تكون نادرة وقصيرة الأمد... والناس لا ينظرون إلى حكامهم كطغاة بل كحماة ورعاة... والسلطة تبقى هائلة وحارسة تأخذ على عاتقها وحدها تأمين احتياجاتهم والاشراف على مصائرهم... فهم

(١) ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، ت: د. عادل العوا، ط ٢، (دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٣١٠ و٣١٢ و٣١٦.

(٢) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ط ١، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٦٠.

(٣) إيريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ت: جهيدة لاوند، ط ١، (بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ١٤.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣١ و٣٢.

يريدون أن يُقادوا، ويرغبون في البقاء أحراراً<sup>(١)</sup> في آن واحد، ولكن التشكيك في السلطة سيبقى أمراً دئوباً مادامت السياسة قائمة، وخاصة في المجتمعات الديمقراطية التي تعيد ثقة المواطنين لحكامهم بشكل دوري.

ومن خصائصها الجوهرية هي؛ مذهب فلسفي وظهرت في بادئ أمرها محاربة للحكم الاستبدادي في أوروبا، وتبدله بنظام يسود فيه الحرية والسيادة الشعبية وانعكست فيما بعد في دولة المؤسسات، كما تأسست على مبدأ الحرية ومبدأ المساواة، وذات طابع سياسي وليس اقتصادي وربط الديمقراطية بفكرة الحرية السياسية والحرية الفردية، يجعل من الديمقراطية بمثابة عقيدة سياسية، ومن خصائصها أيضاً أنها تتطلب التعددية السياسية التي تكرس حكم الشعب وسيادته، وهي حكم الأغلبية مع احترام رأي وحقوق الأقلية أو المعارضة، كما أنها تتطلب الأخذ بالاقتراع العام لا الاقتراع المقيد<sup>(٢)</sup>. ومن أسسها التي تختلط إلى حد ما مع خصائصها، منها؛ الإدراك والإستقلالية للمواطنين، والتركيز على المصالح العامة، والمساواة، والحفاظ على خصوصية الأطراف من خلال حرية التعبير وتكوين الجماعات وإطلاق الانتخابات الدورية، الوعي السياسي من قبل المواطنين للديمقراطية، وغايتها تحقيق الحقوق والحرية للناس<sup>(٣)</sup>. ولا بد وأن تكون المنافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، وأن حق التصويت مكفول للجميع بصرف النظر عن العرق أو النوع أو الدين، بالإضافة إلى احترام الحقوق المدنية، ووجود تعدد لمراكز صنع القرار بما يتضمن من مساءلة ومسؤوليات متوازنة، وعلى كافة القوى السياسية القبول لقواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها وإلا تحولت إلى ديمقراطية نخبوية أو ديمقراطية بلا ديمقراطيين<sup>(٤)</sup>.

## ٢. التحول الديمقراطي

أصبحت ظاهرة "عملية التحول الديمقراطي" موضع جدل الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي و... الخ بين الفرقاء السياسيين، ولا يوجد تعريف شامل لها، إلا أنها عبارة عن مجموعة من المراحل، التي تعاد النظر من خلالها في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والتي تبدأ بسقوط النظام الاستبدادي القديم وتغييره تدريجياً بنظام ديمقراطي يسود فيه مبدأ الحرية و التعددية السياسية والمؤسساتية وسيادة الإرادة العامة. وهذا التحول يكمن نجاحه في مدى استجابة الأطراف بآليات التحول، لأن العملية تتجاوز حدود الحقوق والحريات الجماعية إلى إصلاحات سياسية وانعكاسها في عملية صناعة القرار، كما ينظر إلى العملية بأنها لا بد وأن تكون متواصلة ولكنها غير مضمونة.

(١) مجموعة من المؤلفين، التشكيك في السلطة، سلسلة مفاهيم الليبرالية وروادها ( ١ )، ط ١، ( عمان، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨ )، ص ٥٢ و ٥٣.

(٢) د. محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ النظم السياسية، ( بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢ )، ص ١٨٣ - ١٩٠.

(٣) د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٨.

(٤) د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، ط ١، ( بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٧ )، ص ٣٣٠ و ٣٣١.

من خصائص عملية التحول الديمقراطي أنها تسود فيها الفرقاء السياسيين على الجدل السياسي فيما بينها كي تحل كل فئة مكان الصدارة والتحكم بزمام الأمور وترك بصمتها السياسية على المعادلات المجتمعية في هذه المرحلة، والقول بأنها مرحلة غير مضمونة تأتي من خلال هذا الجدل السياسي الذي ينطلق بين الفرقاء بأنها في بعض الأحيان يتحول الجدل السياسي إلى حراك سياسي عنيف بين الفئات السياسية. ومن ثم تسود قضية الهوية موضع جدل وكفاح بين الفرقاء، لأن الهوية في كثير من الأحيان في تلك الفترة الإنتقالية تصبح عاملاً رئيسياً لإبطال العملية وعدم نجاحها نحو الديمقراطية المستقرة، جراء طغيان فئة سياسية أو عنصر ما على زمام الأمور والعملية السياسية وتهميش الآخرين وإخراجهم نحو مصير غير معروف، لذا تلجأ المهتمون جراء تلك السياسات إلى طرق غير مرضية في النظام الديمقراطي للدفاع عن نفسها. فخير علاج لحسم الهوية الوطنية هو الاتحسب أو تنسب إلى أي فئة معينة دون غيرها، بل تشخص بأنها وطنية مشتركة تعبر عن الشخصية المعنوية للشعب تجمعها قيم وطنية شاملة مشتركة التي يكون الدستور عليها. ومن ركائز عملية التحول؛ حرية التعبير وتكوين الجماعات، التعددية السياسية، الثقافة الديمقراطية والأحزاب السياسية التي تعдан من إحدى المكونات الأساسية لعملية التحول، الدستور، تنظيم وتحديد إطار مؤسسي قانوني للحياة السياسية، وإجراء الانتخابات، والمشاركة السياسية، وإزالة آثار التسلط الذي كان سائداً في النظام الإستبدادي القديم، وإعطاء الحرية التامة لمكونات المجتمع المدني لمسايرة عملهم في سبيل التحول السليم للعملية وبلوغ مرحلة الديمقراطية المستقرة. والحكمة في تلك الركائز للعملية تكمن في أمرين أساسيين، ألا وهما؛ "التعرف على الهدف من الديمقراطية وتلك المرحلة الحساسة الحاسمة، ومن ثم أن تكون وسائل تحقيق هذا الهدف واضحة أمام الفرقاء، لأن الديمقراطية تستهدف تحقيق سيادة الشعب... وأن وسائل تحقيق الديمقراطية لا تقتصر على مجرد تقرير مبدأ سيادة الشعب وإنشاء برلمان منتخب مباشرة بواسطة الشعب وإنما لا بد أيضاً من رقابة الرأي العام على أعمال الحكام، فهذه الرقابة هي الفيصل بين الحكم الديمقراطي والحكم الديكتاتوري، بل إن هذه الرقابة هي التي تجعل إشتراك الشعب في إدارة شؤون الدولة إشتراكاً فعلياً"<sup>(١)</sup>.

وإن عملية الإصلاح السياسي ليست بأمر هين وإنما تتطلب الوسائل والوقت والجهد والعقلية معاً، وستجد نفسها أمام عوائق مختلفة، من بينها: "السلوك السياسي نفسه. فغالباً ما يلقي الوسط السياسي مسؤولية عجزه على الإدارة... وضعف امكانية استنهاض الموظفين أفسهم في العملية الاصلاحية والاستفادة من افكارهم وتجربتهم الخاصة... بل يتراوحون في خضم وهم الحداثة وأدواتها أكثر ما تكون اعتمادهم على عنصر التنمية البشرية... غياب المدة الزمنية... وضعف الاستثمار في المجال لفكري الخاص بالادارة العامة... ومن ثم أن معظم الاصلاحات قد تم تنفيذها من دون تفكير بعمق بالحاكمة... فقد كان من المفترض إرساء الاصلاح على التمهيد بين ميادين الحاكمة، غير أن الذي

(١) د. محمد علي محمد، أصول الإجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

حصل كان خلاف ذلك بدليل منح كل من المستويين السياسي والاداري كتلة من الصلاحيات تمارس ممارسة حصرية<sup>(١)</sup>.

لم تنحصر عملية التحول الديمقراطي في نمط معين الذي لا بد على الآخرين أن ينتهج مجراه، بل هناك أنماط متعددة، ربما لا تنسجم تجربة بعينها مع الأخرى. وهذا التنوع دليل على أن الخصوصية تعد إحدى ركائز الديمقراطية، فلا تطبق النهج الديمقراطي إلا ولا بد أن تؤخذ الظاهرة السياسية لكل مجتمع بحسبان. ولكن هناك نماذج ربما عالمية إلى حد بعيد استخدمت في عملية التحول الديمقراطي، منها<sup>(٢)</sup>:

أ- التحول الديمقراطي نتيجة ثورات اجتماعية إما كدواع إقتصادية كالذي حدثت في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكانت نتاج تحالف طبقتي البرجوازية والدنيا ضد الحكام، وإما بدواع سياسية التي تأتي غالباً مع رغبة في التخلص من الحكام ولكن عبر تغيير قواعد اللعبة السياسية والدستورية وهذا لم يكن ممكناً إلا بزوال المستبد وإسقاط نظامه الدموي، كما حدث في روما وكوستاريكا ١٩٤٨ وبوليفيا ١٩٥٢ وجورجيا وأوكرانيا وكوردستان العراق ١٩٩١.

ب- التحول الديمقراطي تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه، وهذا النمط لا يتوقف على إرادة الدول المحتلة وحدها بل يتبنى نخب ما بعد الاستقلال قيم الديمقراطية واجراءاتها، إلا أن النخبة السياسية ليس بإمكانها أن تتجاوز بصمات الدولة المحتلة، لأن العملية تجري بإشرافها وتحت رعايتها، كما حدثت في التجربة العراقية.

ج- التحول الديمقراطي في ظل نخبة ديمقراطية والذي يأتي بعد سقوط المظالم الإستبدادي القديم سياسياً كوفاة الحاكم المستبد أو جلاء هزيمة عسكرية، تفقد مؤسسة الحكم شرعيتها، فتحل النخبة مكانها وتضع قيوداً دستورية على ممارستها، كما حدثت في التجربة البرازيلية عام ١٩٧٣ والإسبانية عام ١٩٧٦ وتايوان عام ١٩٨٦ والمجر ١٩٨٩، وتعد الحالة الإسبانية مثلاً قوياً في هذا المجال واستغرقت عملية التحول الديمقراطي أكثر من ست سنوات.

د- التحول الديمقراطي من خلال الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يؤدي إلى مطالب ديمقراطية. هذا النمط من التحول يطلق من قبل النخبة الحاكمة بمثابة محاولة لتمديد فترة بقاءها في السلطة وزيادة التمركز لشرعيتها السياسية. إلا أنه لا ينجح إلا بتوفير شروط معينة، من بينها وجود معارضة قوية التي تمثل كافة شرائح المجتمع. كما حدثت التجربة في الإتحاد السوفيتي وكوريا الجنوبية عام ١٩٨٧ وجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٠.

هـ- وأخيراً عملية التحول الديمقراطي من خلال انسحاب النخبة المستبدة من الحياة السياسية بعد ارتفاع تكلفة القمع، وان نهجها السياسي يعد كونه عديم الفائدة والنتيجة ولم يؤد إلى واقع تنموي في البلاد وإلى خلق حالة من النمط التفاعلي بين أبناء المجتمع، كالتجربة اليونانية عام ١٩٧٣ والبرتغال ١٩٧٤ وبيرو ١٩٧٧ والأرجنتين عام ١٩٨٢.

و- بالإضافة إلى عملية التحول الديمقراطي التي تأتي من خلال عامل خارجي. إلا أن التجربة لم تجدي بإيجابيات حاسمة، لأنها لم تحظ بمصادقية وبمثابة عملية فرض نمط معين من الحكم وتظهر الديمقراطية من خلالها كأيدولوجية أكثر

(١) بيار كالام، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية، ت: شوقي الدويهي، ط ١، ( بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٤ )، ص ٧٨-٨١.

(٢) د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، مرجع سابق، ص ٣٣٢-٣٣٤.



من أن تكون نخباً للحكم. علاوة على ذلك أنها تنحصر أكثر في قرارات وسلوك إداري فوقي سريع، بدلاً من أن تكون نخب وقيم ونمط للعيش والحكم معاً والأخذ بحسبان خصوصية المجتمعات التي تعرض عليها الديمقراطية. وهذا ما يحدث مع كثير من الدول النامية.

هذه العملية الحساسة والمصيرية بالنسبة للشعوب النامية لحسم قضيتين محوريين ألا وهما توزيع الثروة والسلطة وعدم احتكارها من قبل شخص أو فئة بعينها، ولم تبلغ ذروتها في غالبية الدول النامية، بل تراوحت في مكانها وزادت المشاكل عمقها وتفرعت، ولم يؤت قياس نجاح الديمقراطية بشيء يذكر لأن أبعاد قياس النجاح تختصر في مجالين اثنين ألا وهما: الشرعية السياسية والوصول إلى ديمقراطية مستقرة، ومن ثم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن التنمية في المجال الاقتصادي ليست المحور الأوحيد في عملية التحول وقياسها، وإذا كانت كذلك فإنها تعني "تعزيز العقلانية الاقتصادية ومبادئ السوق. فالسياسة سوق يحل محلها الاقتصاد، بحيث تؤدي ما تسمى بقوانين الاقتصاد، بدلاً من الإرادة السياسية الشعبية، إلى تحديد تخصيص الموارد وتقديم الفوائد في المجتمع، ففي هذه الحالة تنفصل المجتمع المدني والديمقراطي عن السلطة ولا تتلقى إلا في الانتخابات التي تجرى دوراً وأن النخبة الحاكمة هي المسيطرة والمتحكمة في المعادلات المجتمعية ولها أجندة خاصة تختلف عما أعلنتها في الحملات الانتخابية ولا ترجع إلى الشعب لشرعنتها من جديد"<sup>(١)</sup>. كما أن هناك المؤشرات الكيفية لقياس الوضع الديمقراطي في البلدان النامية وخاصة في الوطن العربي على صعيد الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمجتمع المدني<sup>(\*)</sup>، إلا أن العجز الديمقراطي لحد الآن أصبح من

(١) تيموثي ميتسشل، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، ت: بشير السباعي، ط ١، ( القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ )، ص ٣٩.

(\*) من "المؤشرات الكيفية لقياس الوضع الديمقراطي في الوطن العربي:

أولاً: مؤشرات الإصلاح السياسي: الدستور الديمقراطي، المؤسسات التشريعية، الهيئات القضائية، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، الصحافة والإعلام، الحقوق والحريات العامة، الشفافية، الرقابة والمحاسبة والمساءلة، التزام بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، التزام بين العدالة والليبرالية السياسية، المساواة والمشاركة السياسية، مؤشرات ترشيد السلطة، فعالية النظام السياسي.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية: مؤشرات أداء الاقتصادات العربية ( النمو الاقتصادي ما زال تابعاً للنفط والطقس، ارتفاع معدلات التضخم، المنطقة العربية أكثر مناطق العالم لتي تعاني البطالة )، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ( الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات البارزة في العالم، العلاقات التجارية بين العرب والعالم، السياحة بين العرب والعالم ).

ثالثاً: مؤشرات قياس الأوضاع الاجتماعية: مؤشر التهميش الاجتماعي، مؤشر الاستقرار الاجتماعي، مؤشر نوعية الحياة، مؤشر أوضاع الفئات الاجتماعية، مؤشر تمكين المرأة العربية ).

رابعاً: مؤشرات قياس الحالة الثقافية: مؤشر التجانس الثقافي، مؤشر عقلانية الثقافة، مؤشر تماسك الثقافة القومية، مؤشر حالة مجتمع المعرفة، مؤشر حالة أداء الإعلام.

خامساً: مؤشر المجتمع المدني: مؤشر المؤسسية ( القدرة على التكيف، الاستقلال، التعقد، التجانس )، المؤشر القانوني والسياسي، المؤشر الثقافي، المؤشر الاقتصادي والاجتماعي.

نصيب تلك الدول التي حاولت تجاوز مرحلة التحول، ومن الأسباب التي أدت إلى ديمومة العجز والمراوحة وانعدام التقدم في مسار التحول الديمقراطي مثلاً في الوطن العربي: النفط، صراعات المنطقة، التدخلات الخارجية، القضايا التاريخية والسياسية والاجتماعية التي لم تحسم ولم تعالج في تلك المجتمعات بعد<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: دور الحزب السياسي في عملية التحول الديمقراطي

لم تنحصر ظاهرة تفسير نشأة الأحزاب السياسية في نظرية واحدة دون الأخرى أو رأي متفق عليه، لأن أسباب النشأة تختلف من مجتمع إلى آخر، تبعاً لتطوره السياسي وظروفه الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، إلا أن مع تعدد النظريات\* حول الموضوع، ألا أنها اتفقت على أمر واحد وهو أن الأحزاب السياسية تولد من رحم الأمة، وليست من فم الحكم، كما أنها تعد ظاهرة إنسانية وهي نتاج التطور البشري وتتصف بالإستمرارية، وانها تعبيراً للرقى الحضاري والتطور المجتمعي والتجسيد السلمي لتداول السلطة<sup>(٢)</sup>، وهذا التباين أدى إلى "إيجاد إشكالية في وضع تعريف عام لها أو في تصنيفها إلى مجموعات مختلفة. ولكن بالرغم من كل هذه الاختلافات فإن كافة الأحزاب السياسية تلتقي في كونها جماعات منظمة تحاول السيطرة على القوة"<sup>(٣)</sup>.

ولقد سبقت النشأة الداخلية نشأة الخارجية، أي بمعنى أن الانتخابات التشريعية هي التي كانت البنية الرئيسية للأحزاب السياسية، التي كونت من داخل الهيئة التشريعية، إلا أن الوضع قد تغير في مطلع القرن العشرين كما يذهب إليه موريس دوفرجيه، "فحتى سنة ١٩٠٠ كانت غالبية الأحزاب السياسية ذوات نشأة برلمانية... ومنذ بداية القرن أصبحت النشأة الخارجية هي القاعدة والنشأة البرلمانية ارتدت من ذلك طابع الاستثناء... وهي مرحلة إقرار الاقتراع العام تدريجياً... والإحاطة التدريجية بكتلة الناخبين الجدد، وذلك بالانتقال من نظام الإقتراع الفردي إلى نظام الإقتراع الجماعي"<sup>(٤)</sup>. ولم تظهر الأحزاب في بداية نشأتها إلا في سبيل المشاركة في صناعة القرار والتداول السلمي للسلطة السياسية وتقوية العملية الانتخابية وتحسين الوضع السائد وتطويره، فكان الهدف من ذلك هو التناوب في الحكم وخاصة الهيئة التشريعية منه، فهي "التي تقوم بتمثيل المواطنين في البرلمانات... وأصبحت الأحزاب هي التي من يحكم وليست

أنظر بالتفصيل: مجموعة من الباحثين، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، ط ١، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ )، ص ٥٤-٥٦.

(١) مجموعة من الباحثين، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ط ١، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١ )، ص ٤٥٧. (\* النظرية الفرنسية والأمريكية

(٢) د. صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي: الماهية المقومات الفاعلية دراسات تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ٤١ - ٦١.

(٣) د. نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط ٥، ( الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤ )، ص ٢٢٤.

(٤) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ت: علي مقلد و عبدالمحسن سعد، ( بيروت، شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠١١ )،

الأشخاص، وقيادة الأحزاب هي التي تمثل الطبقة الحاكمة والدعامة الأساسية له"<sup>(١)</sup>، وهذا يعني أن الأحزاب قد نشأت بشكل رئيسي لتطوير العملية الانتخابية، وأن الحملة الانتخابية هي التي سبقت قيام الأحزاب حتى مطلع القرن العشرين وليس إلا. وخير شاهد على هذا أن النظرية الديمقراطية الكلاسيكية تفرض "وجود علاقة مباشرة بين الحكومة والشعب ولكن الديمقراطية التمثيلية الحديثة أوجدت وسيطاً بين الشعب والحكومة وهو المجلس، ولم يدخل في حسابان أي من النظريتين إمكان تطور النظم الحزبية... وجعل الحزب السياسي أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه... ويرمي إلى تحقيق وزن أكبر لهذه الأمانى ويأمل تنفيذها من طريق العمل المشترك الذي يتيح لها جهاز الحزب"<sup>(٢)</sup>.

وليس من الغريب أيضاً ربط ضمان الحريات والحقوق العامة وممارسة الحقوق السياسية عند الحديث عن الديمقراطية بظاهرة تعدد الأحزاب. وأن كل قيد يفرض في ذلك يعد حاجزاً أمام حرية تشكيل الأحزاب وممارسة نشاطاتها، بل يعد انتقاصاً من الديمقراطية الحققة"<sup>(٣)</sup>، فلا ديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية تتنافس فيما بينها على السلطة وتشرعن العملية الانتخابية النزهاء، كما تؤدي بالبلاد نحو السلام المجتمعي والتنمية. لأن المواطنين هم الذين يرسمون المسار السياسي ومن له حق الحكم من خلال مشاركتهم في الحياة السياسية والإدلاء بصوتهم لمن يحسبونه الأفضل، بالرغم من أن عملية المشاركة السياسية عملية معقدة ولها مستويات مختلفة تتباين من نسق سياسي إلى نسق سياسي آخر، ولكن حجم التصويت لكيان سياسي معين يعد بمثابة مدى ثقة المواطنين له وتقديرهم له للقيام بحكم البلاد، وهذه المشاركة تتجاوز الأحزاب السياسية وتنضم إليها الحركات الاجتماعية، التي اتخذت دوراً مؤثراً في الحياة السياسية الديمقراطية، إلى حد حلت محل الأحزاب السياسية في بعض البلدان المتقدمة الديمقراطية والأكثر تأثيراً على الجماهير مقارنة بالأحزاب السياسية"<sup>(٤)</sup>.

إن الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي تقوم بالدور الرئيسي، وأن العملية تعتمد على مكانة ودور وتوجيه الأحزاب للمعادلات المجتمعية نحو ترسيخ الديمقراطية أو إجهاضها، والمسؤولية الحقيقية تقع على عاتقها أكثر ما تقع على غيرها، لأن المواطنون يقومون بالمشاركة من خلالها أو يصوتها لصالحها، حتى الحكم يمارس من قبلها. كما أنها تعد كاحدى قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع في سبيل التأثير في الرأي العام وتكوين الثقافة والتربية السياسية والاندماج الاجتماعي خصوصاً في الدول الديمقراطية"<sup>(٥)</sup>. وعلاوة على ذلك أن الأحزاب السياسية في عملية التحول تعد بالركن الأساسي وتبنى على مواقفها ومنظورها السياسي أغلبية المعادلات المجتمعية والوطنية كالدستور

(١) د. إسماعيل علي سعد، دراسات في العلوم السياسية، ط ١، (الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢)، ص ٣٤١.

(٢) د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، ط ١٠، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨)، ص ٣٠٣.

(٣) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٤) د. إسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة، ط ١، (الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١)، ص ٢٨١ و ٣٢١.

(٥) د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، ط ١، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٢٣٢ و ٢٦٦.

والإنتخابات والحياة السياسية وتشجيع الظاهرة السياسية نحو التمكين وليس التشرذم، والعكس صحيح، بمعنى إذا لم تقم الأحزاب بمسئوليتها تجاه المرحلة التي تعد من أكثر المراحل حساسية في حياة المجتمع، تصبح عقبة في طريق التحول الديمقراطي.

في حين أن التعددية الحزبية ودورها الإيجابي في عملية التحول الديمقراطية التي يتمثل دورها في أداة الرأي العام في التعبير عن مختلف اتجاهاته وتنشيط الحياة السياسية في الدولة والتصدي للإستبداد الحكومي وخلق النواب والسياسيين القادرين وتحديد مسؤولية السياسة العامة، ولكن بالمقابل أصبحت الأحزاب في الدول النامية عاجزة عن القيام بتلك المسؤولية وتجاوز المرحلة الإنتقالية نحو ديمقراطية راسخة، بل أصبحت عقبة في طريق التحول ورمزاً للتشرذم الوطني والفرقة والضعف والتزيف للرأي العام وعدم الإستقرار الوزاري وتفضيل مصالحها الخاصة على القومية واقحام المؤثرات السياسية في عمل الإدارة<sup>(١)</sup>. بل أصبحت مرحلة التحول الديمقراطية مرحلة في غاية الصعوبة والحساسية وتصفية حسابات ومحاوله لإقصاء الآخرين وعدم الرضا بنتائج الإنتخابات وإرجاع المعادلات المجتمعية إلى نقطة صفر والمراوحة في مكانها دون تقدم يذكر، فبدلاً ما يكون الإنتخاب إدارة وتنفيس للأزمات، تجعل الأحزاب السياسية الإنتخابات ذاتها أزمة، وهذا نقيض تماماً مع ماهية الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي، وينقلب الأصل رأساً على عقب، لأن الأحزاب نشأت في بدايتها لتنمية العملية الديمقراطية وليست إلا.

لم تحسب الديمقراطية على فئة بعينها دون الآخرين أو حرمانهم منها، رغم أن كون الفئة تحظى بأغلبية الشعبية، لأنها لا تقيس بالأغلبية لاحتكار السلطة وإقصاء الآخرين، فالديمقراطية هي "النظام الذي تعترف الأكثرية فيه بحقوق الأقليات، إذ تسلّم بأن أكثرية اليوم قد تتحول إلى أقلية غداً، وتخضع لحكم القانون من شأنه أن يمثل مصالح مختلفة عن مصالحها لكنه لا يمنعها من ممارسة حقوقها الأساسية. ان الذهنية الديمقراطية تقوم على هذا الوعي بالإرتباط المتبادل بين الوحدة والتنوع"<sup>(٢)</sup>. فلا بد على الحزب السياسي أن يكون ديمقراطياً قبل وبعد وصوله إلى السلطة وأن يقبل لوجود غيره من الأحزاب وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء المصلحة والرأي العام وتفكيك منظومته العصبية بسبب علنية السياسة وانعدام سرية التنظيم وألا يلجأ إلى العنف للوصول إلى لسلطة، لأن عملية التحول تتطلب ذلك النهج<sup>(٣)</sup>. لأن "المعيار الحقيقي لوجود الديمقراطية في مجتمع ما، ليس وجود مجموعة من الأفكار المهمة والمبادئ الديمقراطية في دستور هذا المجتمع، وإنما هو ممارسة الناس الفعلية لهذه الأفكار والمبادئ والحقوق، فالديمقراطية في النهاية ممارسة... والوعي السياسي عند المواطنين هو الضمان الأكيد"<sup>(٤)</sup>.

(١) د. محمد نصر مهنا، علم السياسة، ( القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧ )، ص ٤١٢ - ٤١٩.

(٢) آلان تورين، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أو ضمانات الأقلية، ط ٢، ( بيروت، دار الساقى، ٢٠٠١ )، ص ٢٥.

(٣) مجموعة من الباحثين، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، ط ١، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ )، ص ٢١ و ٢١٨.

(٤) د. إمام عبدالفتاح إمام، الديمقراطية والوعي السياسي، ( القاهرة، نضمة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ )، ص ٧٤.

فالأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي تبقى المحور الرئيسي والمؤثر في الحياة السياسية وخطوطها، ولا تخل محلها وحدة مجتمعية أخرى وهي التي تحدد مصير المسار الديمقراطي في البلاد، لأنها إما أن تكون في السلطة فتسمى القوى الرسمية في الحياة السياسية، لأن الحكم لا بد من توجيهه من قبل حزب معين - أي حتمية الحكم من قبل حزب على الأغلب - لأنه صاحب رؤية منهجية واضحة، وإما أن تكون في المعارضة التي تسمى بالقوى اللارسمية، وهي قوى فعلية تبعاً لكونها تنشأ نشأة واقعية، أي لم تنشأ بقانون مسبق، وإنما جاءت إفراراً لواقع مجتمعاتها، ولكنها في نهاية المطاف تنظم أعمالها بالقانون وعليها الإلتزام به<sup>(١)</sup>. إذن فأى دور يمثلته الحزب السياسي في عملية التحول أو حتى فيما بعد، فسيكون دوراً محورياً أساسياً ويقع عليه المسؤولية، وأن إدارة الأدوار في سبيل الوصول إلى ديمقراطية تنافسية لا بد وأن تستغل أو توظف في سبيل ترسيخ السيادة الشعبية وإرادتها العامة، وتلك الأدوار محددة في: الأحزاب كآلة إنتخابية، كحلبات للجدل، كأدوات للتكيف الاجتماعي<sup>(٢)</sup>. وألا تتجاوز أفعالها الإطار السلمي وأن تلتزم بالدستور.

## المبحث الثاني

### الأنماط التنظيمية لدى الأحزاب السياسية

#### أولاً: أبعاد تحديد النمط التنظيمي الحزبي

##### ١. الواقع الاجتماعي

غالباً ما تنشأ الأحزاب السياسية على أرضية اجتماعية وتحمل هموماً وطموحاً معينة لشريحة معينة في المجتمع، التي بمثابة المد الاستراتيجي السياسي والقيمي لها، فلا تنشأ الأحزاب خارجها، لأنها تبقى معلقة على نفسها دون أرضية، وكيف كان الواقع الاجتماعي للشريحة فعليها تقوم الأحزاب السياسية وتحمل قضيتها وتكافح في سبيلها. وفي نهاية المطاف تصبح هذه الأسباب والأرضية الاجتماعية من إحدى دواعي تأسيسها وتحديد أهدافها ووسائلها وحتى نمط تنظيمها.

##### ٢. الأيديولوجية

هذا ما سنبحثه فيما بعد في موضوع أنواع النمط التنظيمي الحزبي، فغالباً ما إذا كانت الأحزاب يسارية فانها تتبنى النمط التنظيمي للحزب على طراز الخلية أو القسم أو الميليشيا، وسببها واضح جداً، لأنها تبحث وتناضل في سبيل

(١) د. عادل ثابت، النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية، (الأسكندرية، مكتب حوارزم، ٢٠٠٢)، ص ١٤٨.

وانظر أيضاً: د. عبدالغني بسوي، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوروبي، ط ٤، (الأسكندرية، منشأة المعارف بالأسكندرية، ٢٠٠٢)، ص ٣٢٢.

(٢) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ت: د. محمد عرب صاصيلا، ط ١، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٣٧٥ - ٣٨٧.

إعادة تنظيم المجتمع وصياغته قيماً على أيديولوجيتها ومنطلقاتها الفكرية وتغيير كل ما هو قائم في المجتمع إلى آخر مصوغه قيماً ومؤسسياً بمنطلقاتها الفكرية.

### ٣. الديمقراطية والتحول الإيجابي في السلطة

لم تظهر الأحزاب السياسية في نشأتها الأولى أحزاباً قائماً في ذاتها وبكامل مواصفاتها التنظيمية، فكانت في بداية أمرها جماعات تنظم في سبيل المشاركة في الانتخابات والتي كانت تعبر عن الصراع الدائر بين القوى السياسية، ولكنه كان ينقصها التنظيم والإستمرارية في العمل السياسي، أي كانت تجتمع وتعبر عن منطلقها السياسي في أوقات الانتخابات لا غيرها، وانما اقترنت بالتحولات الحاصلة في النظام السياسي نتيجة اعتماد الاقتراع العام<sup>(١)</sup>، الذي أدى إلى نشأة الأحزاب والعمل على ديمومتها واستعدادها للدورات الانتخابية القادمة وتعبئة الجماهير في سبيلها. أي أن الأحزاب السياسية لم تكن لديها النمط التنظيمي الحزبي في بادئ أمرها غير اللجان وفي وقت معين والمقترن بالانتخابات. هذا ما تتبناه المدرسة الفرنسية وفي طليعتها موريس دوفرجه، إذ قسم أسباب نشأة الأحزاب السياسية إلى ذات النشأة الداخلية والخارجية. أما بالنسبة للأسباب الداخلية منها: قيام جماعات داخل البرلمان وتكوين أو ظهور اللجان الانتخابية ومن ثم حدوث اتصال وتفاعل دائم بين هذه الجماعات واللجان. ولكن الأحزاب التي ذات النشأة الخارجية هي التي نشأت وتكونت خارج إطار الهيئة التشريعية وتتحدى الحكم القائم وتكافح في سبيل تغييره وإزالته، كما أنها تتسم بالمركزية والتنظيم الحزبي وتستغل الظاهرة الانتخابية لتحقيق أغراضها وليس إلا<sup>(٢)</sup>.

### ٤. التنمية

في المجتمعات التي تشهد تنمية مستدامة، وهذه التنمية تؤثر وتنعكس في حياة المواطنين ومعيشتهم، وتنقلهم إلى مرحلة الرفاهية وسيادة الطبقة الوسطى، فانها تؤدي إلى إضعاف تجمهر الناس حول حزب واحد أيديولوجياً وتنظيمياً، كما تكون ظاهرة الإلتواء الحزبي ضعيفاً وغير مبالغاً، بل يتناقلون من حزب إلى آخر، لأن الأحزاب السياسية لم تبق مرجعاً قيماً وسياسياً لهم وخرجوا أيضاً من بوتقتهم الأيديولوجية إلى بوتقة وطنية التي تسود فيها المواطنة وعدم التمحور في أيديولوجية بعينها. في هذا الأثناء تتبنى الأحزاب السياسية النمط اللجاني في سبيل تعبئة المواطنين للفوز في الانتخابات وتنظيم الرأي العام وتوجيهه.

هذا المنظور التنموي لنشأة الأحزاب السياسية متجسدة في النظرية التنموية التابعة للمدرسة الأميركية، "فتلقي الضوء على دور التصنيع الذي أدى إلى نمو المدن الذي من خلاله ظهرت التنظيمات السياسية، وهذا المناخ المناسب مع وجود مراكز صناعية ذاتها اتيحت للطامحين إلى القيادة، ومن ثم أن التصنيع أدى إلى تطور في وسائل النقل والإتصال

(١) د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٢) د. صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي الماهية المقومات الفاعلية دراسات تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٣.

والتعليم، وتلك المظاهر أدت إلى تزايد عدد الأفراد الذين يريدون التأثير على القرارات السياسية أو بناء تنظيمات جديدة بغية الوصول إلى السلطة"<sup>(١)</sup>.

## ٥. الدولة القانونية

غالباً ما تجسد القيم المجتمعية في الدستور، وبه تنتهي تقريباً معظم الخلافات القيمية والفكرية ومنطلقات أيديولوجية، وهذا التفريغ في سبيل عدم احتماء المواطنين مع اختلاف أفكارهم بيديولوجية معينة والتمترس بها حيال الآخرين، فيكون التعامل مع بعضهم البعض وفقاً لمبدأ المواطنة التي تتساوى فيها جميعاً، لأن الدستور قد ضمن حقوقهم وحررياتهم كما ألق على عاتق كل منهم واجبات معينة عليهم الإلتزام بها. في هذا المضمار تتبنى الأحزاب السياسية النمط التنظيمي اللجائي التي تخلو من كل هذه المظاهر ولا تعود بالاجتماع للخلف ولا يتراوح في مكانه، بل يزيل الحواجز بين المواطنين وعدم تمترسهم بحزب أيديولوجي، بل يساندون الأحزاب من منطلق مشاريعها التنموية والخدمية وليست الأيديولوجية.

## ٦. كاريزما

في الأحزاب التي تقودها شخصية كاريزمية ويعرف الحزب بها، فغالباً ما تتبنى إحدى الأنواع الثلاثة من النمط التنظيمي الحزبي: الخلية أو الشعبة أو الميليشيا، وتناضل في سبيل بقاء القائد متحمراً الناس حوله، وتلجأ تلك الأحزاب إلى بيروقراطية نشطة، وتعمل بالاستمرار وغير مرتبطة بنشاطها بموسم الإنتخابات فحسب، بل تحاول إدخال الجماهير وبقائهم في دائرة الحزب على الدوام، سيكون هنا الإنتخاب وسيلة وليس غاية.

## ٧. علاقة الضمانات للتخلي عن نمط إلى آخر

إن عملية تخلي الأحزاب السياسية عن نمطها التنظيمي ليس بأمر هين، لأنه يمس بالشخصية المعنوية للحزب، إلا إذا وجدت ضمانات لعدم المساس بشخصيتها المعنوية، وهذه الجدلية قد عاجلت في النظم الديمقراطية، فلم تجد الأحزاب بعدها الحاجة الملحة للتمسك بتلك الأنماط التي تضر بالمسار الديمقراطي ومن ثم قد وجدت ضمانات دستورية وآليات مقنعة لتخليها عن الأنماط الثلاثة: الخلية والقسم والميليشيا، وتبنت اللجان، وهذا إجراء معالجة الأنظمة الديمقراطية لأزمة الإندماج والشرعية والمشاركة<sup>(٢)</sup>. وهذه الضمانات تكمن في: الأخذ بنظام الإستفتاء الشعبي الذي يخفف من الصراع الحزبي، لأن الشعب هو لذي سيدلى بصوته بغض النظر عن الحزب الحاكم، كما يجد من استبدال البرلمان بالسلطة،

(١) المرجع نفسه، ص ٤٥ - ٥٢.

(٢) انظر للتفصيل: د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، ط ١، (بغداد، مطابع جامعة بغداد، ١٩٩٠)،

أي سيكون العمل على الجماهير خارج التنظيم وتعبئتهم للانتخابات. والضمان الثاني هو تقييد سلطة إسقاط الحكومة وأن ترد عدة قيود على سحب الثقة في كل الأنظمة، وهذا في سبيل بقاء الفائز في السلطة في مدته القانونية التي أعطى المواطنون ثقتهم به. والضمانة الثالثة هي إصلاح النظام الانتخابي، ولذي يكمن في سرية التصويت والرقابة القضائية على جميع المراحل الانتخابية وإخضاع الأحزاب لرقابة محايدة، وذلك على تصرفاتها وسلوكها وعلى مصادر تمويلها<sup>(١)</sup>.

## ٨. النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي يرسم طبيعة الأحزاب ونمطه التنظيمي، لذا في بعض الدول عندما يكون الحديث حول النظام الانتخابي أو التصويت، تلجأ الأطراف السياسية إلى الإستفتاء الشعبي، كونه يرسم المسار الديمقراطي وطبيعة الأحزاب السياسية والأمر مرجوع إليه وهو الذي يحسم الأمر بين الفرقاء السياسية<sup>(٢)</sup>. وإذا كان النظام تمثيلي نسبي فسيؤدي إلى تعدد الأحزاب واستقلالها، وتمسك كل واحد منها بخصوصيتها القيمة والسياسية ويمنع النظام زوال التعددية الحزبية القيمة، وسيكون في نهاية المطاف العملية الانتخابية من خلال القائمة الحزبية المغلقة أو شبه مفتوحة. وأما إذا كان النظام الانتخابي بالأغلبية ستبني الأحزاب السياسية القائمة المفتوحة أو الفردية وتخرج رويداً رويداً عن خصوصيتها القيمة إلى دائرة أوسع من النمط الأول والتعامل مع المواطنين وفقاً لمبدأ المواطنة وليست الخصوصية القيمة أو خلفية أيديولوجية<sup>(٣)</sup>. ففي النظام الأول النسبي التمثيلي الذي يتناسب مع خصوصية الأحزاب القيمة وتكوينها الاجتماعي، تتبنى الأحزاب النمطين الإثنين وإن لم ثلاثاً، وهما الخلية والقسم وتبقى عليها. ولكن الحال في النظام السياسي تتبنى الأحزاب السياسية النمط اللحائي الذي يفقد فيه الخصوصية القيمة والاجتماعية ماهيتها، بل التعامل سيكون موسمياً وفردياً وليس من منظور أيديولوجي.

## ثانياً: الأنماط التنظيمية الحزبية

### ١. اللجان ( اللجنة )

لقد سبق وأن اشرنا إلى أن الانتخابات لمجلس الهيئة التشريعية في البلدان الأوروبية هي التي أدت إلى تكوين الكتل السياسية داخلها، ولكن اللجان كنمط تنظيمي للتيارات السياسية سبق الأنماط الأخرى، أي بمعنى أن الانتخابات سبقت تكوين التيارات السياسية، وأن الثانية سبقت الأنماط التنظيمية الأربعة، ومن بينها أن النمط التنظيمي اللحائي سبق الأخرى. وكانت تلك اللجان في بداية أمرها وسيلة أو ظاهرة لتنظيم الناخبين في الانتخابات وتعبئة الجماهير في

(١) د. محمد نصر مهنا، علم لسياسة، مرجع سابق، ص ٤١٩ و ٤٢٠.

(٢) أندرو رينولدز والآخرون، أنواع النظم الانتخابية دراسة تحليلية مقارنة، ت: كرستنا خوشابا بتو، ط ١، ( أبريل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠٠٧ )، ص ١٨١ - ١٨٥.

(٣) د. منذر الشاوي، الإقتراع السياسي، ( بغداد، منشورات العدالة، ٢٠٠١ )، ص ١٠٢ - ١٠٨.



سبيل الفوز في الانتخابات، أي أن اللجان تكونت حينها في سبيل ترسيخ اللعبة الديمقراطية واقتربت بالحكم النيابي لاغيرها. إلى حد أن التطور في مجال العملية الانتخابية هي التي أدت إلى تكوين أنماط أخرى، وحتى التيارات والأحزاب السياسية تكونت جراء التقدم في العملية الانتخابية. ولقد "ظلت قاعدة وقيادة الأحزاب حكراً على أعضاء الجمعيات النيابية التي تكونت داخل المجلس التشريعي. ولكن التأييد الحزبي صار يتطلب عدداً أوسع من المشاركين، الأمر الذي اقتضى تغييراً تدريجياً في تنظيم الأحزاب إذا بدأت تتكون تنظيمات مركزية دائمة لاجتذاب الأصوات وجمع التبرعات وتقديم البرامج وتنصيب القيادات الحزبية. لقد صار الحزب إذن منظمة واسعة أشبه بهرم قمته النواب وقاعدته الجماهير"<sup>(١)</sup>. أي أن النمط اللجائي من إختراع التيارات السياسية الليبرالية، وتكونت في سبيل تعزيز المشاركة في الانتخابات والفوز بمقاعد الهيئة التشريعية.

لم تكن العضوية في النمط اللجائي مفتوحاً، ولا تضم إلا عدداً صغيراً من الأعضاء، ومن دون أن تسعى إلى تكاثرهم، ولا توجد وظيفة التجنيد لدى تلك الأحزاب التي تبني هذا النمط التنظيمي، فهي لا تقوم بأي دعاية لنفسها لكي توسع قوة جذبها، كما تخلو تماماً من وظيفة التنشئة السياسية أو تربية أيديولوجية للأعضاء، ولا تسعى إلى تغير أو إعادة صياغة المجتمع أيديولوجياً ووفقاً لمنطلقاتها الفكرية، وأنه "ليس لها منتسبون بالمعنى الصحيح لأن مجموعتها مغلقة. ولا يدخل فيها من يشاء ولا يمكن الإنضمام إليها إلا بالاختيار الضمني أو بالتعيين الصريح. وبالرغم من قلة عددها فان اللجنة قد تتمتع مع ذلك بسلطة قوية. وقوتها لا تركز بالفعل على كمية أعضائها بل على صفاتهم. وتشكل اللجنة جميعاً للوجهاء المنتخبين بسبب نفوذهم"<sup>(٢)</sup>.

لا توزع اللجنة نشاطها في مكان معين، ولا تتقيد به، وأنها تتصرف في نطاق جغرافي واسع، وإلى حد التناسب مع النظام الانتخابي، فإذا كان البلاد دائرة إنتخابية واحدة، فيكون نطاق عملها مركزية ولها دائرة واحدة مركزية للبلاد، وإذا كانت الدوائر منقسمة أو متعددة، فيكون لها إدارة مركزية بجانب لجان فرعية وفنية لكل دائرة. والعاملين على تلك اللجان يأتون عن طرق الترشيح أو التعيين.

واللجان تتمتع بسلطة كبيرة تمثل الطبقة الثرية والبارزة والشخصيات المؤثرة في البلاد، تجمعها مصالح وليست أيديولوجية، ولم تتخرج أعضاء تلك اللجان من الرحم الأيديولوجي للحزب، بل جاءوا باختيارهم الشخصي كما لهم الحرية الكاملة بمهاجرتهم. وكانت صفة الأعضاء أهم شأناً من عددهم، فبسبب إنعدام وظيفة التجنيد لديها، إنها تسعى إلى اجتذاب شخصيات ذات نفوذ من الناحية المالية والمجتمعية ومن أصحاب السمعة والنفوذ المعنوي، فغالباً ما تقع عبء نفقة الدعاية على تلك الشخصيات المتمكنة مالياً. وكان "التنظيم الداخلي في هذه اللجان ضعيفاً، لأن عدد

(١) د. كمال المنوي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط ١، ( الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧ )، ص ١٨٦.

(٢) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ت: علي مقلد و عبدالمحسن سعد، ( بيروت، شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠١١ )، ص ٣٨.

أعضاءها قليل، فما من حاجة إلى بناء محكم صارم. وكانت هذه اللجان تتمتع باستقلال كبير، فليس للأجهزة المركزية كبير سلطان على العناصر المحلية<sup>(١)</sup>.

هناك ثلاثة أنواع من اللجان داخل الأحزاب التي تبني النمط اللجاني، وهي: اللجان المباشرة التي تكمن ماهيتها في مجموعة من الناس البارزين والتمكنين واختيروا بسبب كفاءاتهم، ويحتلون مكانة مؤثرة في إدارة اللجان من الناحية الإدارية والمالية. ولكن اللجان غير المباشرة التي تعد النوع الثاني داخل الحزب، وأن كل عضو فيها له صفة الواجهة ليس بسبب شخصه وإنما بالتفويض الواضح الذي أعطي له. والنوع الأخير هي اللجان الفنية التي تعمل على المعرفة والإدارة للمناسبات السياسية كالإنتخابات، ولا تتعدى مهامها ذلك، إلا أنها تشارك من الناحية الفنية في عملية صناعة القرار التي تتخذ داخل الحزب. وأنه بالرغم من التطور الديمقراطي فإن اللجنة تحتل دائماً مكاناً مهماً جداً وأصيلاً في التركيب الحزبي السياسي اليميني<sup>(٢)</sup>.

في النمط التنظيمي اللجاني ينعدم الشعور بالطبقية ولا توجد طوائف طبقية، كما أنها لا تتسم بالصفة الأيديولوجية لا للحزب ولا للشخصيات المنتمية لها، بل يجمع الحزب شخصيات ذوات آراء مختلفة وأوضاع إجتماعية متباينة. علاوة على ذلك فإن الحزب لا يملك تنظيمياً سياسياً صارماً وحريصاً على تكاثر أعضائها، بل عمله ينحصر في الإنتخابات ونشاطات لجانها غالباً ما تكون موسمية وذات صفة غير دائمية. وهذا الإنعدام للتنظيم والتعبئة الدائمة للجمهور لا يعني بأن الأحزاب غير الفائزة في الإنتخابات لا تقوم بأي نشاط سياسي حتى موعد الدورة الإنتخابية المقبلة، بل تعد جزءاً من النظام السياسي وتقوم بوظيفتها كحزب معارض التي تتمثل في المراقبة والنقد وتقديم مشاريع وتعبئة الرأي العام... الخ.

## ٢. القسم او الشعبة

تعد الشعبة كنمط تنظيمي حزبي من إختراع الإشتراكيين، وهذا النوع من النمط جاء بعد ظهور النمط اللجاني من التيارات السياسية التي دخلت المجلس التشريعي أي ظهر النمط بعد أن استقرت اللعبة الديمقراطية في تلك البلدان الأوروبية وشارك المواطنين في اختيار ممثليهم في المجلس التشريعي.

وكان هدف الإشتراكيين في اختراع الشعبة كنمط للتنظيم هو إيجاد بنية سياسية جديدة لأحزاب الجماهير، والعمل بشكل دائم، وتوسيع دائرة المشاركة من النخبة والمؤثرين في المجتمع إلى الناس جميعاً وتقديم أكبر تسهيلات للعام وعدم وضع شروط للمشاركة والتصويت بسبب المكانة الإجتماعية أو الثروة، أي بمعنى توسيع الإقتراع العام كي تشمل جميع المواطنين في المجتمع. وأدى هذا "إلى أن يضم التنظيم الحزبي أكبر عدد ممكن من المنتسبين، فبدلاً من أن يضم الحزب

(١) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ت: د. جمال الأتاسي و د. سامي الدروبي، ط ١، ( بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩ )، ص ١٣٠.

(٢) د. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية،

بضعة آلاف من الأعضاء في أكثر تقدير، أصبح يضم مئات الألوف بل ملايين. وأذن هذا بتربية الجماهير الشعبية تربية سياسية كانت محرومة منها، وأتاح اختيار المرشحين اختياراً أقرب إلى الديمقراطية: فبدلاً من أن يتم اختيار المرشحين في حلقة ضيقة هي لجنة صغيرة، أصبح يتم في مؤتمرات محلية أو وطنية تضم جملة المنتسبين أو ممثلهم... وأن هناك ترابطاً وثيقاً بين هذا البنيان للأحزاب وبين تطور أساسها الاجتماعي... وأدت إلى توسيع الديمقراطية وابداعاً فيها والتي أصبحت تنفتح لجميع السكان تقريباً<sup>(١)</sup>.

من حيث العدد فإن للشعبة عدداً أكبر من المنتسبين والمنتسبين للحزب، الذين لقوا تربية سياسية ويعدون أعضاء للحزب كما يقومون بمهام حزبية متنوعة، ويناضل دوماً في سبيل تكاثر عدد أكبر من الأفراد وإدخالهم إلى التنظيم، وأن التنظيم بخلاف اللجنة يعمل بانتظام واستمرار وليس مرتبطاً بموسم الانتخابات فقط، بل تكمن ماهية نمط الشعبة في ديمومة التنظيم وتربية أفرادها ومضاعفة عددهم وتنمية ملاكاتها، وهي تهتم بالكيفية إلا أن الكمية تهمها قبل كل شيء، ويبقى باب التنظيم والانتماء إليه مفتوحاً والعكس صحيح أن الشعبة هي نفسها تتجه نحو الشعب وليس النخبة فقط كما أشرنا سابقاً في نمط اللجان من التنظيم.

وأنها أكثر مركزية من اللجان، ولكن الأصالة العميقة في الشعبة تركز على تركيبها لا على اتصالها ببقية الشعب، وهناك تدوير الأعمال والنشاطات على الأقسام أو الشعب، ونطاق عملها اصغر من اللجان، لأن التوزيع جاء من خلال التناسب الهيكل التنظيمي مع ديموغرافيا المجتمع، وتعبير عن الجماهير، إلا أن دائرة عملها أكبر من دائرة الخلية ولا تقسم على أساس العمل أو المهنة ولا يمكن تصغيرها إلى وحدات صغيرة كالخلية، كما أنها ظهرت في أجواء ديمقراطية منشئة مسبقاً، لذا لم تلجأ الأحزاب الاشتراكية حين تكوينها لنمط الشعبة في العمل التنظيمي الحزبي إلى العمل السري، لأنها لم تكن محظورة ولم تكن محرومة سياسياً، ولكن شيء الوحيد الذي كان يفصها عن التيارات الليبرالية هي عدم مساندة البورجوازية الرأسمالية والمصاريف لها أو تمويلها في الحملات الانتخابية، لذا لجأت إلى الشعب، وهؤلاء الذين كانوا ينتمون إليها غالباً ما يدفون إشتراك شهرية لديمومة التنظيم والعمل السياسي للحزب، والتعبئة المستمرة للرأي العام حتى وإن لم يكن موسمياً للانتخابات.

ظهرت الشعبة كنمط للتنظيم الحزبي من قبل التيارات الاشتراكية في سبيل صياغة المجتمع بأيدولوجية اشتراكية، وقيام مجتمع آخر يختلف قيمياً عن الحالي الذي يسوده الليبرالية والبورجوازية الرأسمالية التي تنحصر قيمها في نخبة معينة والمسيطرة على منافذ الحياة المجتمع حسب زعمهم. وهذه الحالة المنشودة لديها تستلزم تربية سياسية وأيدولوجية شاملة وتنظيم سياسي دائم والنضال في كل الميادين في سبيل تحقيق ذلك الهدف. فالمشاركة في الانتخابات وخوضها تعد كوسيلة من الوسائل المتاحة لبلوغ الهدف وتكوين مجتمع جديد قيمياً على منطلقات فكرية أيدولوجية اشتراكية، أي أن النضال السياسي لا يختم بالانتخابات بل هناك غاية اسمي منها وهي صياغة المجتمع قيمياً.

(١) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٣١.

## ٣. الخلية

تلك الوحدة الأساسية التي تقام عليها النمط التنظيمي للحزب ويسير عليها عمله السياسي ويجسدها في النظام الداخلي للحزب. والخلية هي تقسيم أعضاء الحزب الذي يبدأ بوحدات صغيرة في إطار جغرافي صغير ومحدود ومعين، الذي لا يتعدى حي في المدينة أو مكان عمل، وغالباً ماتكون الخلية ذات سمة مهنية، كما تتسم بالدقة العالية والمتانة التي لا يمكن لغيره اختراقه بسهولة، بل تحاول الكيانات السياسية اختراقها من خلال زرع وتربية أفرادها داخل الهيكل التنظيمي للحزب المقابل نفسه، ولم تعمل الخلايا الحزبية بشكل معلن بل تكون السرية والمركزية من سماتها بامتياز<sup>(١)</sup>. وأن هناك صفتان رئيسيتان للخلايا هما قاعدة التجمع وعدد الأعضاء، كما أنها تستند اعتماداً على الناحية المهنية، وتضم المنضمين إلى الحزب والموجودين في مكان معين يمارسون أعمالهم، وهذان النوعان يحددان نوعان من الخلية الحزبية، وربما واحدة منها تكون خلية مساعدة كالخلايا المهنية مثل الرياضيون والمعلمون والتجار والحرفيون والأطباء... الخ ولا تهتم بالأمر السياسي، وأخرى خلية أصلية للحزب التي لا تتسم بالمهنية بل تأتي من خلال تجنيد الحزب وأعضائه المتمارسين التنظيميين لهم. وخلايا الحزب تنتشر في كل بقعة جغرافية للبلد إن أمكن: المدن القرية المزرعة حتى خلايا أحياء أو الشوارع أو خلايا بنايات في المدن ذات الوحدات السكنية الكبرى، لكن الخلايا المحلية تبقى خلية مساعدة، لأن الخلية الحقيقية هي خلية المشروع التي تجمع أعضاء الحزب في مكان العمل بالذات ومن جهة ثانية، وبالنظر إلى عدد المنتسبين تكون الخلية أكثر صغراً من الشعبة وأن لا يبلغ المئة أبداً<sup>(٢)</sup>.

إن النمط التنظيمي الخليوي من إبداع التيارات الفكرية التي تسعى إلى إعادة صياغة المجتمع وفقاً لمنهجها الفكري، وأنها إختراع شيوعي الذي كان يسعى إلى قيام ديكتاتورية بروتيتاريا، وظهرت الخلية كنمط للعمل التنظيمي الحزبي المحظور، وكانت ف بداية نشأتها تناضل الحركات الشيوعية ضد البرجوازية الرأسمالية التي تتمثل بالنسبة إليهم في النقابات والمعامل والشركات، وكانت نمط الخلايا أفضل آلة للحرب ضدها، كما أنها ثمة فرق بينها وبين الحركات الإشتراكية التي تكونت قبلها، كونها بدلت البنية التنظيمية للعمل من القسم إلى الخلية لأنها تتمكن من جمع أعضاء جدد على أساس مكان العمل وبشكل سري وليس في إطار محلي يحدد المسكن كما يفعلها نمط الشعبة واللجان لدى الأحزاب السياسية<sup>(٣)</sup>.

وأخيراً يحظى النمط الخليوي بقدرة أيديولوجية عالية التي تنوي صياغة المجتمع من جديد وتغيره إلى مجتمع مبني على منطلقاته الفكرية، وذات صياغة معينة يتناسب مع نظريتها ولا ينوي المحافظة على الوضع القائم فيه وثم تطويره تدريجياً ومن خلال النضال السلمي، بل يسعى إلى تغييره بكل الوسائل المتاحة، حتى وإن كانت الوسيلة إستخدام العنف أو الثورة. وتلك الأحزاب التي تتبنى نمط الخلية من التنظيم، أنها تنظر إلى الإنتخابات كوسيلة لبلوغ الإنتصار و"يصبح

(١) د. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية،

(٢) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ت: علي مقلد و عبدالمحسن سعد، ( بيروت، شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠١١ )، ص ٤٧ - ٥١.

(٣) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ت: د. جمال الأتاسي و د. سامي الدروبي، ط ١، ( بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩ )، ص ١٣٢.

هذا الجهاز - التنظيم الخليوي - أداة عمل ودعاية وسيطرة وعند اللزوم أداة عمل محظور تكون الانتخابات والمناقشات البرلمانية بالنسبة إليه وسيلة عمل من مجموعة وسائل وبل وسيلة عمل ثانوية"<sup>(١)</sup>.

#### ٤. الميليشيا

ظهرت نمط الميليشيا لدى الأحزاب السياسية للتنظيم كقوة إضافية وردع ودحر حيال من ينافس الحزب أو ينوي إسائه. ويعتبر ظهور النمط المذكور من إبداع العقلية الفاشستية بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن النمط لا يمكنه أن يستقيم دون نمط آخر، إي هناك ازدواجية النمط في الأحزاب والتيارات السياسية التي تتبنى الميليشيا، فلا يمكن وجود نمط الميليشيا دون تبني نمط الخلية للتنظيم، لأن الميليشيا هو النمط المساعد، والخلية هي المحور التنظيمي الرئيسي، إلى حد أن الميليشيا تسوغ بصياغة الخلية، إلا أنه يعتبر الذراع العسكري له وهو السلاح الإحتياطي لزم لا تستطيع الخلية أن تقوم بأكثر من وظيفتها المقررة لها لدحر منافس الحزب.

إخترع النازيون نمط الميليشيا، بعد أن كانوا يسرون سابقاً على نمط الخلية، ولكن الميليشيا بمثابة القوة الإضافية للحزب و وباعتباره الوسيلة المفضلة لتحقيق الهدف المنشود لديهم بجانب النمط الأساسي وهو الخلية. فالميليشيا يعتبر "البنين المنقول نقلاً دقيقاً عن بنين الجيش يفسره ان الفاشستية تنظيم شبه عسكري، وأن الحزب لا تقتصر مهمته على التدخل في الانتخابات والمجلس النيابي، وإنما تمتد إلى تخريب اجتماعات الخصوم، وتدمير مكاتب الأحزاب الأخرى ومنشأتها، وضرب أعضائها والقيام بمعارك في الشوارع"<sup>(٢)</sup>.

لقد لجأت الأحزاب النازية كافة الوسائل التي تقرها من الحكم والسيطرة عليه، وكانت الفاشستية هي عقيدتها في المقام الأول، وتسعى دوماً لتغيير المجتمع وتحويله إلى مجتمع آخر غير الذي هو قائم في حينه ولا تحافظ على منظومته القيمية أو لا تؤمن بتغييره تدريجياً، بل تلجأ إلى العنف والثورة، ومن ثم صياغته من جديد وفقاً لمنطلقاتها الفكرية. الميليشيا هو نمط تنظيمي مستمر، تسعى إلى تكاثر أعضائه على الدوام، وباعتباره الخلط بين نمطين من التنظيم - الخلايا تتضمن التعبئة المدنية والميليشيا تتضمن التعبئة العسكرية - هناك أعضاء عاملون الذين يقومون بأعمال ذات خطورة وأهمية تتعلق بالحماية، وتتنوع هذه العناصر وفقاً للنمط الخليوي ولكن بصياغة عسكرية، أي بمعنى أن عناصر الميليشيا تقسم على وحدات صغيرة هرمية في تركيبها، وتترى بعقيدة سياسية أيديولوجية فاشستية، وتلك الخلايا الصغيرة تتراوح بين أربعة إلى إثني عشر عضواً، ولكنها لا تسمى الخلية لأن ماهيتها تختلف مع خلية حزبية التي تعمل في مجال السياسي للحزب، بل تسمى الفصيلة، واجتماع ثلاث إلى ست فصائل يشكل الشعبة، وأربع شعب تكون السرية، واجتماع سريتين يشكل فوجاً واجتماع ثلاثة إلى خمسة أفواج يشكل فيلقاً وهكذا دواليك. وهم لا يقومون بالنشاط السياسي بل وظيفتهم تكمن في المجال العسكري وحماية الحزب ومصالحه في أوقات حرجة أو مطلوبة، وليسوا دائماً مستنفرين، ولكنهم

(١) موريس دوفرجه، الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢) موريس دوفرجه، مدخل إلى علم السياسة، المرجع السابق، ص ١٣٢.

ملزمون بالاجتماع والتدريب بشكل مستمر. بالإضافة إلى قوة إحتياطية بجانب القوة الشابة الصاعدة، وهؤلاء تتجاوز سن الخامسة والثلاثين من العمر ويشغلون وظائف معينة فيه أو تكون هذه الوظائف أقل خطورة مقارنة بالتقويم بها الوحدات الأساسية من الصنف الأول<sup>(١)</sup>.

أما موقف الأحزاب التي تتبنى نمط الميليشيا من الديمقراطية، فإنها "لا تحتقر أبداً الانتخابات والبرلمانات في مرحلة الاستيلاء على الحكم... ولكن هذا لم يكن إلا وجه من أوجه عملها ولم يكن أهمه. فقد استعملت الأساليب الانتخابية والبرلمانية خصيصاً لهدمها، وليس ليتصرفا ضمن إطاريهما، وكذلك تفعل أحزاب ذات نمط الخلايا"<sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثالث

#### دور النمط التنظيمي الحزبي اللجاني في عملية التحول الديمقراطي

##### أولاً: على الصعيد الوطني

##### ١. الهوية الوطنية

تسود في البلدان التي تشهد عملية التحول الديمقراطي أزمة الهوية التي تتصارع فيما بينها التيارات والأحزاب السياسية، بحيث كل تدعي المرجعية الوطنية، وتحاول إنعكاس شخصيتها السياسية والقيمية فيها، وأن قضية الإنتماء للدولة أو الوطن، تأتي بعد إنتماءات أخرى كالدينية والعرقية والأيدولوجية، والجهات التي تكونت على تلك الإعتبارات أو الإنتماءات الفرعية أو التحتية تتغذى تلك النزعة وتروج نزعة التمركز حول هوية أخرى غير الوطن، ونادراً ما يشير الشعور بنحن كغطاء عام ومشترك للكل، بحيث تتنافس الولاءات التحتية دون الدولة مع الولاء للدولة نفسها. إن التيارات التي تبنت نمط الخلية أو الشعبة أو الميليشيا تسعى دوماً إلى تكوين هوية وطنية وشخصية معنوية لها وليست للمجتمع، أو تسعى إلى أن تُعرف الهوية الوطنية بماهيتها، ووفقاً لمنطقتها الفكرية، لذلك تتصارع التيارات السياسية في سبيل حسم الهوية الوطنية لصالحها. فهؤلاء الذين يتبنون الأنماط الثلاثة لهم بعد أيديولوجي ومنظور فكري معين، ويسعون إلى تربية المجتمع على نمطهم العقيدي الخاص. في هذا الأثناء تبرز صراع القيم والطعن في القواعد القانونية، لأن الذي يسيطر على الحكم، يكون القاعدة القانونية وحتى الوقائية منها لنفسه. ولكن النمط اللجاني يخلو من تلك الظاهرة والتصارع على الهوية الوطنية، لأن الهوية من منظورها تركت للأمة، هي صاحبة شخصيتها المعنوية وهي التي تحدد ماهية هويتها، ولا تترك قضية الهوية للتيارات السياسية، بالرغم من أنها تساهم في ترسيخها. واللجان لا تسعى إلى تربية الناس على هوية وولاء خاص دون الوطن، ولم تبين نشاطاتها على الأيدولوجية. بمعنى أن النمط اللجاني هو الذي يعزز ويساند في تكوين الهوية الوطنية المشتركة ووحدها دون أنماط تنظيمية أخرى.

(١) د. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص

(٢) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص ٥٧ و ٥٨.

## ٢. الثقافة الشاملة أو الوطنية

إن عملية التحول الديمقراطي تتطلب التمرکز حول ثقافة وطنية شاملة، وهذا من الأمور البديهية المهمة التي لا تنجح الديمقراطية دونها. فالأنماط الثلاثة لا تروج للثقافة الشاملة والوطنية، مقارنة بترويجها وتمركزها حول ثقافة فرعية والمجسدة في كيانها الذاتية ومن ثم تعميمها على المجتمع، إلا أن الثقافة التي تتبناها اللجان هي التي تكون تدريجياً وتفاعلياً بين الأطراف في رحم المجتمع حتى تخرج في نهاية المطاف ثقافة مشتركة وطنية عامة، تنعكس فيها صورة الجميع.

## ٣. التحكم للدستور

لم يكن جعل الدستور مرجعاً مشتركاً بين التيارات السياسية مع تبني الأطراف أنماط أيديولوجية تنظيمية في عملها السياسية بأمر هين، لأن الجميع يدعي بأنه المرجع القيمي للبلاد، وتسود حالة من الإحتمال لتغير الدستور كل مرة حينما يصل تيار إلى السلطة دون الآخر، ويحاول صياغة الدستور من جديد حسب منطلقاته الفكرية. وهذه الحالة بديهية لأن التيارات التي تتبنى الأنماط الثلاثة: الشعب، الخلية، الميليشيا قد قرر قبل أن تصل إلى سدة الحكم من خلال رؤيتها العقدية للسلطة كونها المرجع الأساسي للهوية الوطنية ومذهباً سياسياً وحيداً للسلطة السياسية ومنظومة قيمية للمجتمع، ولكن الحالة في النمط اللجاني تختلف، كون الأحزاب لا تحمل رؤية أيديولوجية فأنها لا تحمل مذهباً سياسياً مختلفاً للسلطة ولا يحدث تصارع القيم والمرجع للمجتمع، بل القاعدة القانونية التي تمثل السيادة الشعبية هي التي تدير العلاقة بين الجميع ومرجعاً ومنظماً وحيداً للحقوق والحريات والواجبات. فالسيادة الشعبية هي مصدر الشرعية الديمقراطية وليست الأيديولوجية للتيارات السياسية التي تتصارع فيما بينها وتفكك الشرعية، لأن الشرعية الديمقراطية الموحدة هي "أولاً وقبل كل شيء معتقد، أي إيمان غالبية أعضاء المجتمع إيماناً حقيقياً بأن السلطة يجب أن تمارس بطريقة معينة وإلا فقدت مبرر طاعتها... وهذا المبرر يكمن في اختيار المحكومين أو الناخبين للحكام وأن تستمد السلطة شرعيتها من الشعب والعكس صحيح فتكن حكومة غير شرعية"<sup>(١)</sup>، وهذا المبدأ جسد في الدستور الذي يتحكم بالمعادلات المجتمعية كافة.

## ٤. التنشئة السياسية

في الأنماط الثلاثة ذات البعد الأيديولوجي: الشعب، الخلية، الميليشيا، تسود حالة من التنشئة الخاصة بالتيارات السياسية وتسعى لإيجاد حالة من التمرکز نحو الذات الفتوي، وعدم خلط كينونتها السياسية والفكرية مع الآخرين، بل تناضل في سبيل إدخال الآخرين إلى بوتقتها العقيدية، وأعضاء تلك الأحزاب يتلقون تربية سياسية وأيديولوجية خاصة ومستمرة وجعلهم متميزين مقارنة بالآخرين ويحملون منظومة قيمية مختلفة، فتلك "التيارات مبنية على منظومة أيديولوجية خاصة وهي الأنا والآخر، وليس أيديولوجيتنا نحن، أو بالأحرى منطلق فكري وطني، والنتيجة هنا تكن صفرية، لأن

(١) د. منذر الشاوي، الإقتراع السياسي، ( بغداد، منشورات العدالة، ٢٠٠١ )، ص ٢٤.

المعادلة مبنية في الأصل على الأنا أو الآخر المتصارعين إلى النهاية"<sup>(١)</sup>. ولكن في الأحزاب التي تتبنى النمط اللحائي لا توجد عملية تنشئة خاصة وفرعية دون تنشئة وطنية، بل تحاول الجميع جعل الوطنية والتمركز حولها المحور الأساسي في خطابها السياسي، ولا تقوم التيارات السياسية بوظيفة التنشئة السياسية لتكوين الأفراد قيماً بل تقوم فقط بدور توجيه الأفراد بما سيقوم به في الانتخابات أو تحاول تعبئة الرأي العام تجاه السلطة والإستعداد للجولة القادمة للإنتخابات. والتيارات السياسية التي تقع خارج النمط اللحائي ليست لها القدر الكافي في عملية تنشئتها سياسية بالولاء الكافي للدولة مقارنة بتربية أعضائها على الولاء لها، أي أن الولاء للكيانات الأخرى دون الدولة أقوى بكثير من ولاء الأفراد للدولة، وهذا جراء تنشئتهم السياسية على ذلك"<sup>(٢)</sup>.

## ٥. إدارة التنوع

لا يمكن إدارة التنوع في المجتمعات المتعددة بتبني الأنماط الثلاثة: الشعبة، الخلية، الميليشيا، لأنها تربي أعضائها على التمركز نحو الذات، وهو الأصل والمرجع لكل المعادلات المجتمعية، وهم أنانيون بالفعل من ناحية التنشئة السياسية، وأن مستقبل المجتمع يوجد عندهم والسعادة هم مفتاحها. فلا وجود لتلك التيارات دون شخصيات كاريزمية التي تتحكم بالاستراتيجية والمسار السياسي وحتى الشخصية المعنوية للحزب، بحيث تعرف كثير من التيارات السياسية باسم رئيسها، وموته سيكون بمثابة أزمة مصير وهوية للتيار السياسي. فلا يمكن إدارة التنوع في المجتمع من خلال تيارات أيديولوجية التي تتصارع على هوية المجتمع ومستقبله، وهذه التيارات غالباً ما لها حتى طقوس معينة وحرمة خاص لخطابها وسلوكها الأيديولوجي والتضييق عليه، بمعنى من يمكن أن يتكلم وكم يمكن أن يقال عن ماذا يمكن الحديث وبأية مناسبة... وأن وقاية الخطاب إلى أساليب داخلية لخطاب معطى مكرسة لحمايته من خطابات أخرى، فبدلاً من التفاعل هناك خطاب وقائي وسيادة الجدل السياسي، ولا تنحصر في مكان معين، بل ذلك الجدل في سبيل إثبات من هو يحظى بشرعية قيادة المجتمع، يحو جميع الميادين والمناسبات"<sup>(٣)</sup>. لذا تتمحور الصراع على من له حق الإدارة، فإدارة التنوع تتحول إلى تنوع الإدارة الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى التشرذم الداخلي وتفكيك المجتمع إلى أكثر من واحد.

## ٦. الإستراتيجية الوطنية

في ظل تبني الأنماط الثلاثة: الشعبة، الخلية، الميليشيا، لا توجد إستراتيجية وطنية، بل تسود في الظاهرة السياسية المتشرذمة، إستراتيجيات متنوعة وإلى حد بعيد متناقضة، لأن تلك الإستراتيجيات لم تنبع من واقع المجتمع ولم تكن من

(١) جوران ثورون، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجيا، ط ١، ( بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٢ )، ص ١٩٨٢.

(٢) أنظر للتفصيل: د. علي الدين هلال و د. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط ٢، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢ )، ص ١٢٥ و ١٢٦.

(٣) جوران ثورون، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجيا، المرجع السابق، ص ١١٤ و ١١٥.



منطلقها هموم وطموح الناس، بل توجد إستراتيجيات من منطلقات أيديولوجيات متصارعة، فكل منها تسعى إلى ترسيخ أهدافها الأيديولوجية، لذا ربما من المستحيل أن توضع إستراتيجية توافقية بين متعدد الأيديولوجيات، لأن التعامل في واقع الأيديولوجيات هي الصراع ودحر المقابل وأنا الكل، فلا تزعم أي واحدة منها التنحي للآخر أو الوصول إلى إتفاق مشترك. إلا أن الاستراتيجية لدى النمط اللجاني تختلف، وسببها هو عدم تعامل الأطراف على اساس أيديولوجي.

## ٧. التنمية المستدامة

من المؤكد أن التيارات السياسية كل واحدة منها تعبر عن جزء مهم من المجتمع وتعبّر عن مصالحها الإقتصادية والإجتماعية، وفي بعض الأحيان عن هويتها القيمة والسياسية، حتى تصبح التيارات السياسية منبراً ووسيلة للصراع بين الفرقاء، وآليات تدخل في الصراع حول الأهداف المجتمعية، لأن المجال الحيوي الإستراتيجي لتلك الفرقاء ليس المجتمع كل، بل كل واحدة منها يتحرك على أرضية معينة من المجتمع، و"أن النسق السياسي الذي تعمل داخله التيارات السياسية لا يقبله معظم اعضاء المجتمع بوصفه لا يعبر عن هويته ولا يحظى بشرعية. على هذا الواقع المفكك لن تصبح الأحزاب السياسية إحدى الأدوات أو القنوات الرئيسية المحورية للتنمية المستدامة، لأن تلك الأحزاب التي تتبنى الأنماط الثلاثة لم تتجاوز المشكلات العويصة المؤثرة على التنمية، وهي: المشاركة السياسية، ومسألة الشرعية، والتنشئة السياسية"<sup>(١)</sup>. وهذه الأزمات تعرقل التنمية السياسية، وأن الأطراف في المقام الأول تركيزها سيكون جماً على الصراع السياسي والأيديولوجي، الذي سيؤثر سلباً على عملية التنمية المستدامة، وأن المجتمع سيتعرض للمراوحة أكثر من مرة. وغالباً ما سيكون الوضع مختلفاً في حالة تبني الفرقاء للنمط اللجاني، لأن فيه التركيز يكون على المشاريع لكسب ثقة الناس وليس مشاريع أيديولوجية، وتسود حالة من المنافسة بين الأطراف وليس الصراع. والفرق بين الأمرين شاسع.

## ثانياً: على الصعيد المجتمعي

### ١. تطوير المجتمع

إن الأنماط الثلاثة غير اللجان غالباً ما لا تؤدي بالمجتمع نحو التقدم والتطور والديمقراطية، لأن الديمقراطية تبنى على تطوير الذات تدريجياً وهي قيم قبل أن تكون سلطة وإدارة، فالأنماط الثلاثة لا تسعى إلى التطوير بالمجتمع بقدر ما هي السعي لتغييره، وهذا ستكون عملية التطور متناقضاً مع الديمقراطية، لأن الديمقراطية تسعى لتطوير المجتمع والحفاظة على الوضع الراهن ومن ثم تطويره بالتدريج و حتى لا تتراوح في مكانه وأن يكون الوضع المتغير مستعاباً لدى الأطراف وبمساهمتهم.

(١) د. محمد علي محمد، أصول الإجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٤٢٩ - ٤٣١.

## ٢. قبول الآخر

تبنى الأنماط الثلاثة على مبدأ أيديولوجي وهو الأنا أو الآخر، فلا تفاعل بينهما غير الصراع، وهو من الأمور البديهية الرئيسية لذلك المنطق، فبدلاً من التفاعل يوجد تغيير، فإذا أصبح الأنا الآخر فقد تغير، وهذه العملية لن تتم إلا من خلال تربية وتنشئة أيديولوجية، لأن الواقع حسب المنظور المذكور على تكوين الذات والمجتمع والظاهرة السياسية على هذا النحو. فالتربية الأيديولوجية تقوم على مبدأ أنانية الماهية والتكوين، ولا مكان للآخرين لديها غير الإنصهار في البوتقة الأيديولوجية، لذلك إن مسألة قبول الآخر تنعدم من أساسها.

## ٣. التجانس

إن الواقع الذي بني على الصراع، لن يصل إلى التجانس بسهولة، لأن معادلة التجانس في واقع مليء بالصراع الأيديولوجي الذي يفوق الصراع السياسي في المجتمعات المتعددة تكن صفرية، فلا مجال للتفاهم، لأن التفاهم حتى وإن وجد سيكون بمثابة هدنة بين الفرقاء. فالتجانس غالباً ما يبني على أرضية إجتماعية قيمية مشتركة قبل أن يصبح حالة سياسية تنعكس في الحكومة. فالأنماط الثلاثة بخلاف النمط اللجاني تسعى إلى تكوين شريحة مميزة ومجتمع مصغر متميز مع الآخرين داخل المجتمع ذاته، فرمما قبل ظهور الصراع الأيديولوجي كان المجتمع متجانساً فيما بينه، ولكن بعده قد تشرذم وتشرخ قيمياً. وليس من الغريب أن تكون السلطة من إحدى أطراف النزاع.

## ٤. الحكم للأفضل

لقد اسلفنا من القول أن جوهر الديمقراطية هي: أن الذي يحكم؛ من هو؟ وباسم من يحكم؟ ومن؟ ومن أجل من يمارس السلطة؟ ولكن الحقيقة هي "أن الذي أنشئ من أجل تحقيق مصلحة الجميع، على الجميع أن يشاركوا فيه. فإذا كانت السلطة تمارس من أجل الجميع، فعلى الجميع أن يمارسها"<sup>(١)</sup>، فرمما تنعدم حالات التي سيطرت حزب أيديولوجي على السلطة أن فسحت مجالاً للآخرين، لأن الكل في واقع أيديولوجي يعتبر نفسه مفضلاً. ولكن في النمط اللجاني التي تنعدم الطائفية والتحزب الأيديولوجي، بإمكان الناس أن ينتخوا الأفضل من بين الجميع لمدة معينة ثم يعيدون في تقييمهم له في الدورة القادمة للانتخابات. أي بمعنى أن الأفضل في النمط اللجاني مؤقت ولكن في الأنماط الثلاثة الأخرى فالأفضل يدوم وليس متعلقاً بالانتخابات، بل هو كاريزما أيديولوجية.

## ٥. الإقتراع العام

إن من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية التي تتبنى النمط اللجاني، هي الإستعداد للانتخابات حتى تفوز فيها، ومن خلالها ستكون تركيزها على أفراد معينين في سبيل إيصالهم إلى السلطة، لذا تنحصر وظيفتها في "إنتقاء

(١) د. عصام سليمان، علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢١٢.

مرشحي الحزب ومن ثم مسانده وتمويله والدعاية له أثناء الحملات الانتخابية<sup>(١)</sup>، وفي الدول التي تتبنى النمط اللحائي حتى الدعاية للمرشح تقوم بها شركة معينة متخصصة في مجال الدعاية ولكن على تأمين التمويل لا غير. فهذه الأحزاب تسمى أحزاب كوادر جراء عدم إنتهاجها للأنماط الثلاثة التي تبعتها عن الحياة الديمقراطية الحقيقية، ولكن غالباً ما تسمى الأحزاب التي تتبنى النمط التنظيمي غير اللجان بالجماهيرية وغالبيتها ذات خلفية يسارية أيديولوجية، ومن خصائص ومميزات تلك التيارات والأحزاب السياسية "الإعتماد في التثقيف الدائمي وفي الإعتماد على الإشتراكات في تمويل الحزب ونتج عن هذا وجود تنظيم بيروقراطي دائم ومركزية في إدارة تشكيلات الأحزاب الجماهيرية". لذا فالأحزاب التي تبنت النمط اللحائي تكمن ماهيتها في الإقتراع العام، إلا أن الأنماط الثلاثة الأخرى فتكمن ماهيتها في مشروع أيديولوجي وتنظر إلى الإقتراع العام إلا كوسيلة من وسائل المتاحة لها للوصول إلى سدة الحكم وليس إلا.

### ثالثاً: على صعيد الحياة السياسية

#### ١. التكامل وتوزيع الأدوار

يتكون الحياة السياسية من الجهة الرسمية التي تتمثل في الحكومة، والحكومة غالباً ما يقودها حزب سياسي، وأنها أنشأت على قاعدة قانونية مسبقة، وهو الجهة التي تقع عليها مسؤولية إدارة المجتمع، وهي التي لا بد وأن تحظى بالشرعية وتمثل فيها السيادة الشعبية. والجهة غير الرسمية في الحياة السياسية هي تلك الوحدات التي تقع خارج الحكومة ولم تنشأ بقاعدة قانونية مسبقة، بل هي من الإفرازات المستمرة للمجتمع، كما أنها لا تنحصر فقط في التيارات والأحزاب السياسية. ففي المجتمعات الديمقراطية ليس هناك حاكم ومحكوم للأبد، بل يوجد تداول للسلطة السياسية وليست ملكاً أو غنيمة لأحد، فالذي يحظى بالأغلبية من الممكن أن تصبح أقلية فيما بعد، إلا أن كلتاهما تتكاملان النظام السياسي للبلاد. هذا الواقع يسود فقط في النمط اللحائي، ولكن الأنماط الثلاثة بنيت على غير ذلك.

#### ٢. وظيفة الحزب

إن من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية هي: التجنيد السياسي على مستويات الثلاثة كالقيادة السياسية القومية والوظائف الحكومية ومن ثم الوظيفة الحزبية، التنشئة السياسية التي تراوح في مجالين اثنين ألا وهما دعم الثقافة السائدة وخلق ثقافة جديدة، المشاركة السياسية، التكامل القومي، تجميع المصالح، صنع السياسة، إضفاء الشرعية بحيث يشكل الحزب أداة أو مصدراً هاماً لشرعية النظام السياسي وأكثر مرونة وفاعلية من الفاعلين الآخرين في المجتمع في كسب التأييد الشعبي<sup>(٢)</sup>. فالأنماط الثلاثة تسعى للقيام بكل هذه الأدوار، لأن ماهية النمط التنظيمي والأيديولوجي للحزب مكون لذلك، إلا أن الأحزاب التي تتبنى النمط اللحائي تنحصر وظيفتها في المظاهر التي تؤدي إلى التعبئة

(١) د. صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي، مرجع سابق، ص ٢٤١ - ٢٦١.

(٢) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص ١٩٦ - ٢٠٢.

الجماهيرية والفوز في الإنتخابات وعدم إعادة الترتيب الأيديولوجي والقيمي للمجتمع، بل وظيفتها أن تصبح تلك الأحزاب أداة وليست مرجعية في مسألة المشاركة وصنع السياسة ومصدراً لشرعية النظام السياسي، وفي نهاية المطاف ستساعد هذه الوظائف غير الأيديولوجية في ترسيخ العملية الديمقراطية.

### ٣. المسؤولية

تنحصر المسؤولية في الأنماط الثلاثة التي تتبنى الأيديولوجية كخلفية فكرية لمشروعها السياسي، في إنجاح المشروع الذي ينطلق من رؤيتها الأيديولوجية، ولها مسؤولية كاملة أمام الشريحة القمية التي تنتمي إليها وتناضل في سبيل إنجاح مشروعها، وليست في إنجاح المشروع على الصعيد المؤسسي فقط وتنمية المجتمع، ولكن المسؤولية في النمط اللحائي تنحصر بعد إنتخاب المرشح من قبل المواطنين على "ضمان نجاح المؤسسة والمحافظة على استمراريتها... لأن المحافظة على وظيفية المؤسسة تؤدي إلى ضمان نجاح المحيط الاجتماعي للإنسان في المؤسسة وتنمية التطور في المجتمع وعدم المرواحة في مكانها، وهذه السؤلية ذات أولوية قيادة المؤسسة. وهذه المسؤولية مرتبطة بتنظيم قانوني ومؤسسي وليست بأيديولوجية معينة ومشروع قيمي لفئة ما، ولا يخضع للطعن إلا أمام القضاء والقانون، ولكن المسؤولية في الأنماط الثلاثة أكثر ارتباطاً بالفئة ومشروعها السياسي والأيديولوجي مقارنة بالمؤسسات والقانون (١). فالمسؤولية في النمط اللحائي تقع على طرف أو بعض من الأطراف كاملة من خلال تبني نظام الأغلبية في التصويت، ولدورة إنتخابية واحدة ثم يتم تجديده من جديد أو لا. ولكن المسؤولية هي ملكاً لطرف واحد في الأنماط الثلاثة الأخرى كما أن الحكم حسب زعمهم لهم.

### ٤. الإستقرار الوزاري

في الأنماط الثلاثة لا تنحصر الصراع على السلطة في الحملات الإنتخابية، بل يدوم إلى ما بعد الحملة، إلى حد تجعل تلك الأنماط من الإنتخابات إلا كوسيلة تسعى من خلالها السيطرة على مقاليد الحكم وليست إلا، وغالباً ما تتبنى النظام التصويت النسبي للإنتخابات، والتي تؤدي إلى تشكيل حكومات إئتلافية التي ستكون مصيرها عدم الإستقرار والإنتخابات المبكرة والتمركز نحو الذات، لأن الفوز والخسارة التي من الأمور البديهية في النظام الديمقراطي الذي يتبنى النمط اللحائي كونه لا وجود لغالب ولا لخاسر للأبد بل من الممكن أن يكون خاسر دورة هو فائز في الدورة المستقبلية. ولكن الخاسر لدى الأنماط الثلاثة بمثابة خسارة إلى فئة قمية أيديولوجية التي لا تتحمل بسهولة. فالإستقرار الوزاري غالباً ما يسود في النمط اللحائي وفي الأنماط الأخرى في أزمة وعدم استقرار دؤوب.

(١) نوربرت هرمان، الإدارة بالتوافق الخيط الواصل بين السلطة والتبعية، ت: د. هاني صالح، ط ١، ( الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣ )،

## ٥. فسحة للمجتمع المدني والأفراد

في الأنماط الثلاثة هناك خلايا رئيسية في الحزب مع وجود خلايا مساعدة لها، وهذه الخلايا تتكون على أساس التخصص والمهنة، والهدف منهما إعادة تكوين المجتمع حزبياً وعلى منطلقاته الأيديولوجية. فالمجتمع المدني والأفراد تتراوح مكانهما في إحدى الخليتين، لأن الأمر يكمن في تحزب المجتمع، والمجتمع المدني يعد من خلال وحداته من الخلايا المساعدة كواجهة عمل مهني للحزب، أي أنه تابع لحزب معين ولا يحظى باستقلالية وثمره أعمالها ستكون من نصيب الحزب، وليس كوسيط بين المجتمع والسلطة لإيصال قضاياه، بل وسيلة للعمل الحزبي المهني وإيصال القضايا إلى الحزب وليست للسلطة.

إن هدف الحزب في النمط اللجاني هو إدارة الانتخابات وتعبئة الرأي العام للتصويب لمرشحيه و ثم الفوز بها والوصول إلى سدة الحكم لدورة انتخابية واحدة ومن ثم يبدأ التقييم من جديد<sup>(١)</sup> ولا يملك على الأغلب منظمات في المجتمع المدني كي تجمع أفراداً جدد له، ولا تسعى لها، فالمنظمات في المجتمع وفي النمط اللجاني ليست تابعة إلى فئة ما أو واجهة لحزب معين، لأنها غير مسموح لها في المجتمعات الديمقراطية القيام بهذه الأعمال قانوناً.

## ٦. الإدارة الحزبية

لم تتجاوز الأحزاب اليسارية والتي تتبنى الأنماط الثلاثة تنظيمها الصارم في العمل، والمقصود بمهية التنظيم الحزبي هي: "حالة من الضبط التي تسود تشكيلات الحزب المختلفة من أشخاص وهيئات، وعلى مقدار قوة التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب في حياته السياسية"<sup>(٢)</sup> وبالذات في الأنماط الثلاثة. و"كلما تطور الحزب الحديث نحو شكل من التنظيم أكثر قوة وتماسكاً، كلما ازداد الإقرار بالاتجاه نحو استبدال الزعماء العرضيين بأخرين محترفين... وبما أن مبدأ تقسيم العمل يفرض نفسه أكثر فأكثر، فإن الاختصاصات تنقسم هي الأخرى وتتجزأ، ويتشكل هكذا، وبشكل دقيق للغاية، نظام مكثبي تتوزع فيه الوظائف حسب تسلسل إداري منتظم... هكذا إذن، تضيق تدريجياً دائرة الرقابة الديمقراطية لتجد نفسها أخيراً قد انحسرت في الحد الأدنى الذي لا يعتد به. وأن عدد الوظائف المأخوذة من الجمعيات الانتخابية والمحولة إلى مجالس الإدارة يتضاعف باستمرار في كل الأحزاب الاشتراكية. ويرتفع بهذه الطريقة بناء قادر جبار، ذو بنية معقدة التركيب"<sup>(٣)</sup>، لذا إن اللجوء إلى البيروقراطية سيكون بديهياً. إلا أن الأمر في الأحزاب ذات النمط اللجاني لا يتطلب لذلك إجراء عدم تعقيها إدارياً وأنها تعمل بشكل موسمي فقط لتعبئة الجماهير، ومن ثم بعدها تنحصر وظيفتها في تصريف الأعمال.

(١) د. عبدالرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط ١، ( بغداد، دار الشؤون للثقافة العامة، ١٩٩٠ )، ص ١٦٤ - ٢٠٤.

(٢) د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، ( الموصل، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١ )، ص ٢١٥.

(٣) روبرتو ميشال، الأحزاب السياسية دراسة سوسيولوجية، ت: منير مخلوف، ط ١، ( بيروت، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، د.س )، ص ٣٠ و ٣١.

## ٧. ذهنية التغيير

إن الأنماط الثلاثة الشعبة الخلية الميليشيا تؤدي إلى تغيير المجتمع قيمياً، وهذه ليست من صميم الديمقراطية، بل هي أيديولوجيا الثورية التي تعيق عملية التحول الديمقراطي أو إستحالتها، لأنها تسعى إلى محو الواقع وتغييره والعمل في نفس الوقت على محو الديمقراطية في الواقع وقيام مجتمع جديد على أنقاض المجتمع القديم أيديولوجياً. فالمنظور الثوري يختلف تماماً عن المنظور الديمقراطي، لأن المنظور الديمقراطي يتبنى الواقعية وآلية دورية وتناوبية للسلطة، ولكن الثورة تتبنى المثالية والعنف والصراع ومن ثم احتكار السلطة وإقصاء الآخرين<sup>(١)</sup>.

## خاتمة

## أولاً: التمرکز السياسي حول الذات نقيض للديمقراطية

لم تكن قيام الكتل السياسية داخل البرلمان إلا لترسيخ مبادئ الديمقراطية والمنافسة على السلطة، فكانت البنية الأساسية لها قد كونت داخل السلطة التشريعية، إلا أن الوضع قد تغير في مطلع القرن العشرين، إذ أصبحت النشأة الخارجية ( خارج برلمان ) هي القاعدة، وأدت في نهاية المطاف إلى إقرار الإقتراع العام تدريجياً وتجاوز نظام الإقتراع الفردي والإطاحة بكتلة الناخبين. ولم تظهر الأحزاب في بداية نشأتها إلا في سبيل المشاركة في صناعة القرار والتداول السلمي للسلطة السياسية وتقوية العملية الإنتخابية وتحسين الوضع السائد وتطويره، فكان الهدف من ذلك هو التناوب في الحكم وخاصة الهيئة التشريعية منه، فهي التي تقوم بتمثيل المواطنين في البرلمانات... وأصبحت الأحزاب هي التي من يحكم وليست الأشخاص، وقيادة الأحزاب هي التي تمثل الطبقة الحاكمة والدعامة الأساسية له. وهذا يعني أن الأحزاب قد نشأت بشكل رئيسي لتطوير العملية الإنتخابية، وأن الحملة الإنتخابية هي التي سبقت قيام الأحزاب حتى مطلع القرن العشرين وليس إلا.

وكان في بداية نشأتها تبنت النمط اللحائي في العمل التنظيمي الحزبي وكان يعمل في موسم الإنتخابات لا غيره لتعبئة الرأي العام حول الحزب للفوز بالإنتخابات، والهدف منه تطوير المجتمع نحو الأفضل والحفاظ على المظاهر الإيجابية له، إلا أن بعد أن ظهرت الأحزاب الإشتراكية والشيوعية في القرن التاسع عشر تغيرت النظرة من قبل التيارات السياسية للتنظيم وديمومتها وأيضاً وجهة نظرها إلى المجتمع ذاته، تبنت وأبدعت الأحزاب اليسارية نمط الشعبة والخلية وبشكل مستمر وكانت تسعى لإدخال وتربية أكبر قدر ممكن من الأفراد وجعلهم أعضاء في الحزب، كما أن نظرتها للمجتمع لم تكن كمثال التيارات الليبرالية، بل كانت تحاول تغير المجتمع من أصولها وإنتاج مجتمع جديد وفقاً لمنطلقاتها الأيديولوجية، والميليشيا كنمط للتنظيم ظهر بعد ظهرت الفكرة الفاشستية وتبنيها للقوة العسكرية للدفاع عن نفسها والإطاحة بأعداء الحزب.

(١) مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، ط٢، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة

لم تكن الأنماط الثلاثة معيناً وسنداً للديمقراطية، بل الديمقراطية من وجهة نظرها إن هي إلا وسيلة لبلوغ السلطة ومن ثم التخلي عنها، وأن النمط اللحائي هو الأقرب للديمقراطية وهو الضمان لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، وهو الذي يتسم فيه الصورة الحقيقية على حد كبير الهوية الوطنية والقيم المشتركة والتداول السلمي للسلطة والمشاركة الحقيقية للمواطنين في عملية صناعة القرار، وتبقى الأحزاب السياسية المحور الرئيسي الإيجابي لتلك التحول، وأن التمركز السياسي حول الذات نقيض للديمقراطية.

### ثانياً: الإستنتاجات

من خلال كتابته للموضوع توصل الباحث إلى بعض النتائج؛ منها كالتالي:

١. على الأحزاب أن تعي بأن لها دوراً محورياً في عملية التحول الديمقراطي، ويجب أن تكون في المستوى المطلوب.
٢. إن النمط اللحائي في العمل التنظيمي للأحزاب السياسية هي الأقرب لعملية التحول الديمقراطي، وأن الأنماط الثلاثة الأخرى إلى حد كبير مناقضاً للديمقراطية وأنها تتمركز وتتمترس حول الذات أكثر من أن تكون لها بعد مجتمعي.

### ثالثاً: التوصيات

١. تبني النمط اللحائي من قبل الأحزاب السياسية والتخلي عن الأنماط الثلاثة الأخرى، التي تعيق الديمقراطية.
٢. تبني نظام الأغلبية أو المختلط للانتخابات، لأنها غالباً ما تتجاوز العقبات أمام عملية التحول الديمقراطي، كما تكون نزعة وهوية وطنية للأفراد وتمركزهم نحوها، بدل تمركزهم حول خصوصيات طائفية وطبقية التي تؤدي بالمجتمع في نهاية المطاف إلى التشرذم.

### قائمة المراجع

١. آلان تورين، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أو ضمانات الأقلية، ط ٢، ( بيروت، دار الساقى، ٢٠٠١ ).
٢. أندرو رينولدز والآخرين، أنواع النظم الانتخابية دراسة تحليلية مقارنة، ت: كرستنا خوشابا بتو، ط ١، ( أربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠٠٧ ).
٣. إيريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ت: جهيدة لاوند، ط ١، ( بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦ ).
٤. بيار كالام، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية، ت: شوقي الدويهي، ط ١، ( بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٤ ).
٥. تيموثي ميتسشل، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، ت: بشير السباعي، ط ١، ( القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ ).

٦. جوران ثربورن، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجيا، ط١، ( بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٢ ).
٧. جوزايا رويس، فلسفة الولاء، ت: أحمد الأنصاري، ط١، ( القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢ ).
٨. د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، ط١، ( عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨ ).
٩. د. إسماعيل علي سعد، دراسات في العلوم السياسية، ط١، ( الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢ ).
١٠. د. إسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة، ط١، ( الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١ ).
١١. د. إمام عبدالفتاح إمام، الديمقراطية والوعي السياسي، ( القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ ).
١٢. د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، ط١٠، ( القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨ ).
١٣. د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ط١، ( عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠١ ).
١٤. د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، ط١، ( بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٧ ).
١٥. د. رفيق حبيب، المقدس والحرية، ط١، ( القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨ ).
١٦. د. رونييه دولاشارير، دراسات حول النظرية الديمقراطية، ت: د. حافظ الجمالي، ط١، ( دمشق، دار طلاس، ١٩٨٥ ).
١٧. د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، ط١، ( بغداد، مطابع جامعة بغداد، ١٩٩٠ ).
١٨. د. صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي الماهية المقومات الفاعلية دراسات تأصيلية مقارنة.
١٩. د. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية،
٢٠. د. عادل ثابت، النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية، ( الإسكندرية، مكتب خوارزم، ٢٠٠٢ ).
٢١. د. عبدالرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط١، ( بغداد، دار الشؤون للثقافة العامة، ١٩٩٠ ).
٢٢. د. عبدالغني بسيوني، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوروبي، ط٤، ( الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٢ ).
٢٣. د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ط٢، ( عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧ ).
٢٤. د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ( د.م، د.ن، د.ت ).
٢٥. د. علي الدين هلال و د. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط٢، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢ ).
٢٦. د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط١، ( الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧ ).
٢٧. د. محمد رفعت عبدالوهاب، مبادئ النظم السياسية، ( بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢ ).



٢٨. د. محمد علي محمد، أصول الإجتماع السياسي، ( الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣ ).
٢٩. د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، ( الموصل، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١ ).
٣٠. د. محمد نصر مهنا، علم السياسة، ( القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧ ).
٣١. د. منذر الشاوي، الإقتراع السياسي، ( بغداد، منشورات العدالة، ٢٠٠١ ).
٣٢. د. نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط ٥، ( الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤ ).
٣٣. روبرتو ميشال، الأحزاب السياسية دراسة سوسيولوجية، ت: منير مخلوف، ط ١، ( بيروت، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، د.س ).
٣٤. ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، ت: د. عادل العوا، ط ٢، ( دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٢ ).
٣٥. فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، ت: د. محمد عرب صاصيلا، ط ١، ( بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ ).
٣٦. مجموعة من الباحثين، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، ط ١، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ ).
٣٧. مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، ط ٢، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١ ).
٣٨. مجموعة من الباحثين، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ط ١، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١ ).
٣٩. مجموعة من الباحثين، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، ط ١، ( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ).
٤٠. مجموعة من المؤلفين، التشكيك في السلطة، سلسلة مفاهيم الليبرترارية وروادها ( ١ )، ط ١، ( عمان، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨ ).
٤١. موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ت: علي مقلد و عبدالمحسن سعد، ( بيروت، شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠١١ ).
٤٢. موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ت: د. جمال الأتاسي و د. سامي الدروي، ط ١، ( بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩ ).
٤٣. نوربرت هرمان، الإدارة بالتوافق الخيط الواصل بين السلطة والتبعية، ت: د. هاني صالح، ط ١، ( الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣ ).